جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبة : بن طرية حورية

بعنوان

دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 17-01-2017

أمام اللجنة المكونة من السادة

الاسم و اللقب	المؤسسة	الصفة
الدكتور/ محمد لحسن علاوي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	رئيسا
الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب دادن	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	مشرفا و مقررا
الدكتور/إسماعيل بن قانة	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	ممتحنا
الدكتور/مولاي لخضر عبد الرزاق	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2017/2016

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تم اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دور أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية :ميزان المدفوعات –اقتصاد جزائري- إصلاحات اقتصادية – قطاع المحروقات .

Summary of the Study :

The study aims to highlight the evolution of the Algerian economy performance during the period 1970-2014 ,To answer this problematic has been the correlation between economic reforms and the return of equilibriumin the balance of payments .

The study concluded the Algerian balance of payment witnessed many changes and several developments during the period 1970-2014; the hydrocarbon sector a principal role in moving External equilibriums of Algeria due to the changes of oil prices in the international markets, although the role of the economic reforms to counter the balance of payments imbalances.

Keywords: Balance of payment, Algerian economy, Economic reforms, Hydrocarbon sector.

قائـــــمة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1.2)	تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1970- 1989	**30**
الجدول (2.2)	تطور ميزان رأس المال الجزائري خلال الفترة 1970-1989	**34**
الجدول (3.2)	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970-1989	**35**
الجدول (4.2)	تطور احتياطات الصرف 1979-1989	**36**
الجدول (5.2)	المؤشرات الاقتصادية للتوازن الخارجي الجزائري خلال الفترة 1970-1989	**37**
الجدول (6.2)	تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1990-2014	**40**
الجدول (7.2)	برنامج التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية	**46**
الجدول (8.2)	المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1990-2014	**49**
الجدول (9.2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الصادرات	**54**
الجدول (10.2)	نتائج اختبار مان-وتني بين الصادرات و الإصلاحات	**55**
الجدول (11.2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الواردات	**56**
الجدول (12.2)	نتائج اختبار مان-وتني بين الواردات و الإصلاحات	**57**
الجدول (13.2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الميزان التجاري	**58**
الجدول (14.2)	نتائج اختبار مان-وتني بين الميزان التجاري و الإصلاحات	**59**
الجدول (15.2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات ميزان المدفوعات	**60**
الجدول (16.2)	نتائج اختبار T Test بين ميزان المدفوعات و الإصلاحات	**61**

قائمة الأشكال البيانية :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1.2)	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال 1970-1989	**29**
الشكل (2.2)	هيكلة الصادرات الجزائرية (%) خلال الفترة 1970-1989	**31**
الشكل (3.2)	هيكلة الواردات الجزائرية (%)خلال الفترة 1970-1989	**32**
الشكل (2.4)	علاقة بين عجز الميزانية العامة للدولة و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1970-1989	**33**
الشكل (5.2)	تطور المديونية الخارجية و خدماتها للفترة (1970-1989)	**34**
الشكل (6.2)	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال 1990-2014	**39**
الشكل (7.2)	علاقة بين الميزانية العامة الدولة و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	**42**
الشكل (8.1)	تطورات ميزان رأس المال خلال الفترة 1990-2014	**43**
الشكل (9.2)	تطور المديونية الخارجية و خدماتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	**45**
الشكل(10.2)	تطور الاحتياطات الصرف الجزائري خلال الفترة 1990-2014	**47**
الشكل(11.2)	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2014	**48**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (01)	محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	**79**
الملحق (02)	محاور برنامج دعم النمو التكميلي 2005-2009	**80**
الملحق (03)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	**81**
الملحق (04)	تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال 1970-1989	**82**
الملحق (05)	تطور البنية السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-1989	**83**
الملحق (06)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-1989	**85**
الملحق (07)	تطورات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1970-1989	**87**
الملحق (08)	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1970-1989	**88**
الملحق (09)	تطور ميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2014	**88**
الملحق (10)	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية(%) خلال الفترة 1990-2002	**89**
الملحق (11)	تطورات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2014	**90**
الملحق (12)	تطور ميزان رأس المال خلال الفترة 1990-2014	**91**
الملحق (13)	تطور المديونية الخارجية و خدماتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	**92**
الملحق (14)	تطور احتياطات الصرف الجزائري خلال الفترة 1990-2014	**93**
الملحق (15)	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2014	**94**
الملحق (16)	نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	**98-95**

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار/ الرمز	الدلالة
FMI	صندوق النقد الدولي
EX	الصادرات
IM	الواردات
TC	الميزان التجاري
TP	ميزان المدفوعات
REF	الإصلاحات الاقتصادية

أ- تمهيد

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف والتغيرات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية- الإيديولوجية والسياسية، فقد تبنت بعد الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على التخطيط إلا أن الطفرة النفطية سنة 1986 كشفت الغطاء على العديد من الاختلالات الهيكلية التي كانت تختفي وراء الريع البترولي .

ومع تزايد الاختلالات الخارجية للدولة سعت هاته الأخيرة إلى إجراء تدابير للخروج من الأزمة وإعادة التوازنات الداخلية والخارجية على وجه الخصوص،كان أولها تبني اقتصاد السوق مع الإصلاحات الاقتصادية المتتابعة والتي مست مختلف القطاعات سواء الذاتية منها أو التي جاءت في إطار الاتفاق مع الهيئات الدولية .

كما أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي بل تواصل مع بداية الألفية الثالثة بجملة من الإجراءات وعدد من البرامج التنموية، ولازال التغير مستمرا ومتواصلا إلى حد اليوم حيث يشهد الاقتصاد الجزائري حاليا انفتاحا متزايدا على العالم الخارجي والذي أوجب على الدولة المحافظة على التوازنات الخارجية .

باعتبار ميزان المدفوعات البيان الفاصل لمختلف العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي والذي يعطي الصورة الواضحة لمختلف السياسات المتبعة لها، فمعرفة مختلف تفاصيل ومراحل هذا المؤشر تمكننا من تبيان جميع الحقائق التي مر بها أي اقتصاد في العالم خلال الفترة المراد دراستها .

ب- إشكالية الدراسة :

ووفقا لما سبق و محاولة منا لدراسة ميزان المدفوعات الجزائري أخدين بماضيه كأساس للمستقبل يمكن لنا تحديد الإشكالية الرئيسية التالية :

- ✓ **مامدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات ؟**

و بناء على هذه الإشكالية الرئيسية السابقة يمكن و ضع الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ماهي أهم أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري ؟
- ✓ مامدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري ؟
- ✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ميزان المدفوعات قبل الإصلاحات الاقتصادية وميزان المدفوعات بعد الإصلاحات الاقتصادية ؟

ت– فرضيات الدراسة :

- **الفرضية الأساسية :**

ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات ؟

- **الفرضيات الفرعية :**

- ✓ توجد علاقة ارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري .
- ✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ميزان المدفوعات قبل الإصلاحات الاقتصادية وميزان المدفوعات بعد الإصلاحات الاقتصادية .

ث– مبررات اختيار الموضوع :

لقد اجتمعت جملة من الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات أهمها :

– محاولة الربط بين السياسات والإصلاحات الاقتصادية والتوازنات الخارجية في الجزائر .

– الشعور بأهمية الموضوع وإمكانية طرحه حاليا، خصوصا مع الاضطرابات التي تعرفها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

– السعي إلى المساهمة في النقاش حول ضرورة تخلي الاقتصاد الجزائري عن بوابة النفط، والبحث عن بدائل .

ج- أهمية الدراسة :

يعتبر ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة وعليه ارتأينا تتبع المراحل المتتالية لتطور ميزان المدفوعات الجزائري من الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014.

تكمن أهمية الدراسة في تبيان الآثار التي أفرزتها الاختلالات في ميزان المدفوعات على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و مختلف الوسائل والسياسات التي اتبعتها الدولة من أجل إعادة التوازنات الخارجية وتقييم حالة الاقتصاد الجزائري محليا وخارجيا وكشف عن مدى قوة الاقتصاد الوطني للتصدي لصدمات السوق الدولية .

ح- أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا هذه إلى :

- محاولة إبراز أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة للدول وإبراز أهم مؤشراته .
- محاولة معرفة أهم التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .
- تحليل ودراسة أهم المؤشرات الدالة في ميزان المدفوعات الجزائري من خلال مختلف مراحل الدراسة .
- تحليل وتشخيص العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وإعادة التوازنات الخارجية للجزائر .
- محاولة الخروج بتوصيات قد تساهم في استدراك أسباب الاختلالات في ميزان المدفوعات مستقبلا .

خ- حدود الدراسة :

من ناحية الإطار المكاني فقد تركزت الدراسة حول الجزائر، والإطار الزمني فهي الفترة الممتدة من 1970الى 2014 .

د- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع، أما الجانب التطبيقي استعمل المنهج التجريبي الذي يستند على دراسة الحالة وذلك باستخدام الأدوات و الجداول والإحصائيات المتعلقة بميزان المدفوعات، إضافة إلى استخدام برنامج $SPSS_{20}$ الذي يتخصص في الدراسات الإحصائية والقياسية .

9- صعوبات الدراسة :

- تضارب المعطيات والإحصائيات المتعلقة بميزان المدفوعات الجزائري .
- صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات الرسمية خصوصا فيما يتعلق بالفترة 1970-1989.

10- هيكلة البحث :

قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين حيث:

الفصل الأول : يتضمن الأدبيات النظرية للموضوع ؛ حيث قسم إلى : **المبحث الأول** تم به عرض للميزان المدفوعات، مكوناته، التوازن والاختلال داخله ، بالإضافة إلى الإشارة إلى مسيرة الاقتصاد الجزائري على مستوى التوازنات الخارجية، ومختلف الإجراءات والتغيرات السياسية والاقتصادية، منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، المبحث الثاني فيه جملة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة .

الفصل الثاني : يتضمن الدراسة التطبيقية للموضوع ؛ وقسم إلى **مبحثين** في **الأول** الأدوات والطريقة عرضت به فترة الدراسة وكذلك مجتمع الدراسة- مختلف التغيرات والتطورات التي عرفتها متغيرات الدراسة خلال الفترة المطلوبة المحددة ب 1970-2014، مع إبراز النموذج المستخدم في الدراسة ومختلف الاختبارات الخاصة به، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج تحليلها ومناقشتها من تم الخروج بتوصيات مناسبة .

تمهيد

إن البيانات و المعاملات و كذا جميع التدفقات المالية لبلد ما مع العالم الخارجي التي يجسدها ميزان المدفوعات تشكل اللبنة الأساسية التي يقام عليها أي تحليل للوضع الخارجي للاقتصاد و ذلك باعتبار ميزان المدفوعات المرأة العاكسة له، و للأهمية البالغة التي يكتسيها ميزان المدفوعات تحاول الدول معالجة الاختلال في موازينها على اختلاف الأسباب المؤدية لذلك .

ولقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة اختلالات منذ الاستقلال دفعت الدولة إلى بذل جهود جبارة لإعادة توازنها الخارجي ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة وذلك من خلال البحث عن الأساليب المناسبة لذلك، وعليه سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للموضوع والذي يتضمن تحليل ظاهرة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة ويتضمن هذا المبحث على جملة من الدراسات السابقة و التي لها علاقة بموضوع دراستنا .

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

سيغطي هذا المبحث بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بميزان المدفوعات من خلال تحليل إشكالية التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري من تم معرفة أهم المراحل و الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار التوازنات الخارجية .

المطلب الأول : مفاهيم حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك أن للبيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح السلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني [1]، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية وبهذا يعد الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات الدولية[2] .

أولا : ماهية ميزان المدفوعات و مكوناته

1- تعريف ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة[3]، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي[4].

ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي فهو سجل يعتمد على القيد المزدوج[1]، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول[2].

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009، ص 200

[2]- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 70.

[3]- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ط1، عمان، الأردن ، 2004، ص93 .

[4] -Bernard Guillochon et Annie Kawecki**, Économie internationale(commerce et macroéonomie)**, DUNOD, Paris, 2009,p188.

وعليه نستخلص أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي[3]، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة[4] .

2- مكونات ميزان المدفوعات :

يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات و موازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض ، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن و المدين) [5] .

فينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما[6]:

- الجانب الدائن : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية .

- الجانب المدين : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخر.

أما أفقيا فيقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين أو الحسابات التالية [7]:

2-1- حساب العمليات الجارية : يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد .

أ- الميزان التجاري : يعبر على صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات والواردات.

ب- ميزان الخدمات : يظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة ،التامين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

---

[1]-Jean-Louis Mucchielli Thierry Mayer**, ÉCONOMIE INTERNATIONALE**, Editios Dalloz, Paris, 2005, p 49 .

[2]- شقيري نوري موسى و أخرون، **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**،دار الميسرة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2012، ص 198.

[3]- François coulombet Jean Longatte et Pascal Vanhove **, ÉCONOMIE(manuel et applications**), DUNOD, Paris, 2013, p219

[4]- موسى سعيد مطر و آخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008، ص15.

[5] - نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، دار البيضاء، ط01، الجزائر، 2011، ص213.

[6]- حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري-قسنطينة، 2005/2004، ص 5.

[7]-نعمان سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص213.

ج- حساب التحويلات من جانب واحد : يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي تكون لغرض المساعدة مثل : الهبات و الهدايا أو تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم، قد تكون المساعدات من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية .

2-2- حساب رأس المال: يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم، ينقسم هذا الميزان بدوره إلى مجموعة أخرى من الموازين كالتالي :

أ- حساب رأس المال طويل الأجل: و يقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تزيد عن سنة من أمثلة ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة و القروض الدولية .

ب- حساب رأس المال قصير الأجل: يقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج و العكس التي تقل عن سنة، تتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض منها التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر، المضاربة.

2-3- حساب السهو ولخطأ[1] : إن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، وعليه فان المجموع الكلي يكون متساويا ولكن قد يحدث وان يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ.

ثانيا : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

باعتبار ميزان المدفوعات هو المرأة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية كما ذكرنا سابقا فانه من الضروري توازن جانبيه في أخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات.

[1]- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الدولية و التمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 298.

1 : توازن ميزان المدفوعات:

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن لمحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي[1] .

أ- التوازن المحاسبي : ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري لأّنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه و تسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف (أي دائنية) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونية) [2].

ب- التوازن الاقتصادي : إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى و يتعادل حسابيا خلال سنة. و لكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الاقتصادي يرتكز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات[3].

ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات، وذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة (العمليات ما فوق الخط)، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات[4]، تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط[5] . أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط) وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة حساب الذهب للأغراض النقدية[6] .

---

[1] - Poul krugman , **Maurice Obstfeld, Marc Melitz, Économie international**, publié par pearson Education, France, paris, 2012, p 341.

[2] – علي حافظ منصور، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة النهضة الشرق، 1990، ص 100.

[3] – وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي–المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 5–6.

[4] – خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و أثره على ميزان المدفوعات (1985–2008) –دراسة مقارنة–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة مسيلة، 2011–2012، ص 12.

[5] – زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 126.

[6] – يوسف عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص 34.

وعليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز[1] .

2- اختلال ميزان المدفوعات

أ- مفهوم الاختلال : الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان[2]، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، ولديه صورتان : الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، وهناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات[3] .

ب- أنواع وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات :

هناك عدة أنواع من الاختلالات لميزان المدفوعات والتي تختلف باختلاف أسباب حدوثها فقد يكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب هذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث فيها الاختلال، والملاحظ أ ن معظم هذه الأسباب هي متداخلة فيما بينها وتحقق سبب يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى[4] .

عادة ما نميز بين نوعين من الاختلالات : **الاختلال المؤقت** الذي يحدث نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة وقد لا تتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات الأخرى[5]، ويندرج ضمن هذا الاختلال : الاختلال العارض، الدوري، الموسمي الاتجاهي . أما **الاختلال الدائم** هو ذلك الاختلال التي يستمر لسنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط

[1]- حسيبة لعزازي، **دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر**-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 78.

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3]- علي عبد الرضا حمودي العميد، **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، البنك المركزي العراقي -المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 4 .

[4]- حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[5]- خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الاقتصاد بصفة دائمة[1]، كما يطلق عليه اسم الاختلال الهيكلي أو الأساسي هو ذلك الاختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية وبين حجم ونوعية جهاز الإنتاج المحلي من ناحية أخرى .

فالنوع الأول (المؤقت) لا يثير أي مشكلات ولا يستدعي القيام بأي سياسة للتخلص منه كونه يزول بزوال التغيرات التي حدثت خلال الفترة أما النوع الثاني (الدائم) فانه يدعو إلى اتخاذ إجراءات للحد منه[2] .

و من أسباب اختلال في الميزان المدفوعات :

– الاختلال النقدي (سعر الصرف الأجنبي) : إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجه نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها. ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب[3]، فتقلبات أسعار الصرف تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية

– أسباب هيكلية : تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية.[4]

– التقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول دورياً وبشكل مستمر، فقد يحدث الفائض المؤقت نتيجة انتعاش اقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف اقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات أو تشجيع الصادرات كالرقابة على الصرف وتقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة[5].

–أذواق المستهلكين : حيث التغير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي فقد يؤديان إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية)[6] .

– الأوضاع و الظروف الطبيعية : تندرج ضمن الظروف الطارئة فالأحوال الجوية من فيضانات، الكوارث الطبيعية واندلا ع الحروب هي الأخرى قد تؤثر على أنشطة الاقتصادية وبالتالي تتسبب في اختلال موازين المدفوعات للدول[7].

[1]–بربري محمد الأمين، **سياسة التحرير التدريجي للدينار الجزائري و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، 2004–2005، ص 20..

[2]– يوسف عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] -Paula Samuelson, Williamd Nordhaus, **Économie-Taux de change et systéme financier international**, paris,2005, p 619

[4]– السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[5]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[6]– يوسف عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[7]– أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص101.

ثالثا– كيفية معالجة الخلل في الميزان المدفوعات

إن هدف أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي وبمجرد حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة المختلفة منها :

1– تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال آليات التكيف :

هناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن وتعرف على أنها مجموعة القوى المنبثقة أو المترتبة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي لها القدرة على إعادة التوازن داخله بشرط عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال[1] .

أ– المنهج الكلاسيكي في توازن ميزان المدفوعات :

هذه النظرية تنطلق من العلاقة الطردية بين اختلال ميزان المدفوعات و التغير في حجم أرصدة الدولة من الذهب، بالتالي على المستوى العام للأسعار وما يترتب عليه من تغير في قيمة الصادرات التي تتجه بميزان المدفوعات في الاتجاه التلقائي للتوازن، حيث استقر الفكر التقليدي في هذا المجال عند قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات[2]، ويندرج ضمنها كل من :

- التصحيح عن طريق آلية الأسعار؛
- التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف؛
- التصحيح عن طريق تغيرات سعر الفائدة ؛
- التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي[3] .

[1]– عبد القادر متولي، مرجع سبق ذكره، ص140.

[2]- ANTHONY P. THIRLWALL, **Balance of payments constrained growth models: history and overview**, PSL Quarterly Review, vol. 64 n. 259 (2011), p315, lectronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2049740

[3]– عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان–الجزائر، تخصص مالية دولية، 2011–2012،ص 19.

ب- المنهج الكينزي في توازن ميزان المدفوعات :

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تنطلق في تحليلها بالتغيرات الحاصلة في الدخول و آثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ومن أهم شروط هذه النظرية هي ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، تتلخص هذه النظرية في أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية[1] .

2- تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال سياسات التكيف

يقصد بسياسات التسوية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات بأنها تلك السياسات والميكانيزمات التي تحدثها السلطات الاقتصادية لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وجاءت أفكار سياسات التسوية بعد استبيان عدم ملائمة آليات التسوية التلقائية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات حيث تشترط هذه الأخيرة عدم التدخل المباشر أو غير المباشر من جانب الدولة وذلك من أجل إفساح المجال أمام القوى التصحيحية الذاتية التي تطلقها اليد الخفية الموجودة في اقتصاديات السوق الحر، غير أن الملاحظ أن ترك الحبل لقوى السوق التلقائية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات قد يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا من ناحية و يعرض الاقتصاد الوطني والعالمي لتقلبات عنيفة من ناحية أخرى[2]. و من هذه الآليات :

أ- المنهج النقدي و تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات :

يقوم الأساس النظري للمنهج النقدي على تأكيد قاعدة أساسها انه لا يمكن النظر إلى ميزان المدفوعات إلى على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية وأي اختلال يحدث ماهو إلا اختلال رصيد وليس اختلال تدفق[3]، عليه فان الاختلال ماهو إلا نوع من أنواع الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية أي يبين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود[4] .

---

[1]- خالد أحميمة ،**أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة**2005-2011 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص : اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة،2012-2013، ص 98.

[2]- خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] -Carlos A. Végh , **The Monetary Approach to the Balance of Payements**, Chapter 6,University of Maryland and NBER August 2012 , p 2-3 .

[4] - E.J. van der Merwe, **The Use of Balance of Payments Statistics in the Determination of Monetary and Fiscal Policy, Prepared by the South African Reserve Bank, Fifteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Canberra, Australia, October 21–25, 2002, p 3 .**

ب- منهج المرونات :

يرتكز منهج المرونات على رصيد الميزان التجاري ويعتبر أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات ويسعى لإبراز دور سياسة سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري [1]، عليه فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري ويشكل توازن هذا الميزان نقطة البداية في تحليل منهج المرونات في ضوء شرط مارشال – ليرنر[2].

ج- منهج الاستيعاب :

عرف الاستيعاب على انه مجموعة نفقات الاستهلاك والاستثمار ووفق مفهوم الامتصاص الاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية أو الإنفاق الكلي لهؤلاء المقيمين[3]، بمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما و تزامن ظهور منهج استيعاب مع ظهور فكر الكينزي أين انتقل الفكر الاقتصادي إلى مرحلة جديدة وأصبح مخططي السياسة الاقتصادية يستندون إلى أدوات التحليل الكمي واعتماد السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

3- آلية التسوية عن طريق تدخل السلطات العامة

قد تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة وغير مباشرة لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنبا لاستمراره من ناحية وللحد من آثار الاقتصادية من ناحية أخرى[4].

يكون التدخل غير المباشر من خلال اختيار السياسة النقدية أو المالية بترك الباقي على قوى السوق حيث أنه لأدوات السياسة النقدية والمالية أهمية بالغة في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية .

أما التدخل المباشر فيتم وفق إجراءات تتخذها السلطات داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني[1] . فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في :

[1]- Study Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede, **BALANCE OF PAYMENTS ADJUSTMENT: THE WEST AFRICAN - MONETARY ZONE EXPERIENCE,** Vol. 10, No.2,Journal of Monetary and Economic IntegrationP 103.

[2]- تحقق شرط مرشال- ليرنر يقوم : إن تخفيض قيمة عملة دولة ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن يكون مجموع مرونة الطلب على الصادرات و مرونة الطلب على الواردات أكبر من الواحد .

[3]- عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره، ص 149 .

[4]- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي**، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص147.

– بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان .
– بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .
– استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
– استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.
أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في :
– اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ....الخ.

– بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
– بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

انه لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات لبلد ما لابد من معرفة الأسباب الحقيقية المسببة لذلك و عليه يمكن تحديد الآلية أو السياسة المناسبة و التي وجب أن تتوافق مع الخصائص الاقتصادية لذلك البلد .

المطلب الثاني : قرأة في الاقتصاد الجزائري فيما يخص التوازنات الخارجية

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمرحلتين أساسيتين مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية والتي وضعت فيها الأسس والبرامج الاقتصادية، تليها مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت مع نهاية الثمانينات والسؤال الذي يطرح نفسه ماهو تأثير مسيرة الإصلاحات على التوازنات الخارجية للدولة الجزائرية ؟ وهل استطاعت تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؟

[1]– موسى بوشنب، **إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي"حالة الجزائر 1990 أفاق2009** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،2009–2010، ص 160

أولا : مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية 1962– 1989

عرفت التوازنات الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة عدة تغيرات وذلك كنتيجة للتأثر بالوضعية التي كانت عليها حالة الاقتصاد الجزائري بعيد الاستقلال[1]، فقد كان الاعتقاد السائد عند نهاية الستينات وبداية السبعينات يتمحور حول فكرة مفادها أن التخلف الذي ورثته الجزائر خلال فترة الاستعمار مرحلة لا يمكن تجاوزها إلا من خلال رصد استثمارات ضخمة وتبني نموذج التصنيع الذي يرتكز على القطاع الصناعي وبالأخص قطاع المحروقات الذي يستخدم كمصدر تمويل ومحرك أساسي للتنمية ولا يتم ذلك إلا باتخاذ أسلوب التخطيط كأداة للتوجيه والتنظيم[2] .

1– مرحلة الانتظار (المرحلة التمهيدية) 1962–1964 :

أطلق على هذه المرحلة مرحلة تأسيس الاقتصاد الجزائري فقد وضعت فيها أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية للجزائر، حيث ووفق لبرامج مؤتمر طرابلس[3] 1962 تم تأميم المصارف والتجارة الخارجية وكذا الثروات الطاقوية . تميزت هذه الفترة بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه لكن هذه المرحلة مهدت وهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة[4] .

2– مرحلة التسيير الاشتراكي 1967–1979 : اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها :

أ– المخطط الثلاثي الأول التجريبي (1967-1969) : يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى[5] .

---

[1]- Mohamed Elmoubarek et Fatiha Daoud, **La contribution des finances publiques dans le développement de l'économie algérienne**, REVUE des Sciences Economiques Gestion et des Sciences de Commerciale, n° 11, 2014, p

[2] - ليلى بن عاشور، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة – دراسةميدانية على مستوى الجزائر العاصمة–** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع :سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، 2008، ص 51.

[3] – إن تطبيق الإستراتيجية التي نص عليها برنامج طرابلس، عملت على وقف المنهج الرأسمالي النابع من الحقبة الاستعمار و تعويضه بالنهج الاشتراكي، الذي يعتمد على التأميم و تبني التخطيط كأداة للتحقيق السياسات المطلوبة .

[4] – احمد التيجاني هيشر، **دراسة و تحليل أداء قطاع مواد البناء في الجزائر خلال الفترة : 1974–2007**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع :النمدجة الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010، ص 51 .

[5]– بغداد كربالي ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، *مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن*، جانفي 2005، ص 3.

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1977) : حددت فيه اتجاهات التخطيط نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات قامت على تعزيز الاستقلال الاقتصادي من خلال تقوية ودعم الاقتصاد الاشتراكي[1] .

ج- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 : يعتبر هذا المخطط كتكملة للمخطط السابق .

3- مرحلة التنمية اللامركزية 1979 – 1989 :

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات التي كان من شأنها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال التنازل عن ممتلكات العمومية وإصلاح القطاع الفلاحي[2]، تم ذلك من خلال مخططين :

أ- المخطط الخماسي الأول للتنمية 1980-1985 : تم العمل على إعادة إقرار التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط[3] .

ب- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 : شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، استهدف تنظيم وتنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية الاستقلالية الاقتصادية للدولة[4] حيث تزامن مع تراجع عائدات المحروقات .

نستخلص من خلال ماسبق أن الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال اقتصاد فلاحيا بالدرجة الأولى وخلال الخمسة والعشرون السنة الموالية انتهجت البلاد النظام الاشتراكي الموجه نحو الداخل المركز على التصنيع مع التبعية للخارج فيما يخص الاستثمارات الخارجية وعمليات الاستيراد[5]، الاعتماد الكبير في تمويل المخططات التنموية على الخزينة العمومية انطلاقا من عائدات المحروقات[6]، تدخل الدولة في جميع المجالات حيث أن هذه الأخيرة كانت

[1]- نورة محمدي، **دراسة تحليلة لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع دراسات اقتصادية 2006،جامعة ورقلة، ص 62 .

[2] – من خلال برامج الخصخصة و ذلك بإتاحة الفرصة لإفراد و المنشات الخاصة لتحل محل الدولة، منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي،الدار المصرية اللبنانية**،1997، ص 81.

[3]- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد و المجتمع و السياسة)**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2004، ص134.

[4] – سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري- محاولتان من أجل التنمية(1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب، 2009، ص 186

[5]- جمال حودمويسة، **التحولات المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 93.

[6]- عبد الحق عتروس، محمد دهان، **أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري**، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جوان 2009، العدد 5،

المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية[1]، ومع انهيار أسعار النفط حدث اكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلي خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات أدت هذه الاختلالات المتلاحقة إلي بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة هي مرحلة الإصلاح الاقتصادي[2] .

ثانيا : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1990–2000

تعرف هذه المرحلة بمرحلة المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد يعتمد معطيات السوق[3] تطلب الأمر جملة من الإصلاحات و تقسم هذه المرحلة إلى[4] :

1– مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية 1990–1994 :

كنتيجة لتفاقم المشاكل التي أحدثتها السياسات السابقة شرعت السلطات العمومية في وضع أول البرامج الإصلاح[5]، من خلال تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة التوازنات الخارجية تم ذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث قامت :

أ– توقيع الاتفاق الأول لاستعداد الائتماني (31 ماي 1989– 03 ماي 1990) : جرائه قامت بتمويل العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات وقد فرض عليها الصندوق إلزامية التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي[6]، تبني سياسة نقدية صارمة وكذا الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ذلك من خلال مراقبة توسع الكتلة النقدية–تقليص حجم الموازنة العامة – تحرير الأسعار و

[1]- Achour Tani Yamna, **L'analyse de la croissance économique en Algérie**, These De Doctorat en Sciences, Option : Finances Publiques, Université Abou Belkr Belkaid, Tlemcen, 2014, p11 .

[2]– تعتبر سنة **1986** سنة الصدمة الاقتصادية بالنسبة للجزائر، فانهيار أسعار البترول أظهر جليا الاختلالات الهيكلية التي تميز بها الاقتصاد الوطني و التي كانت تختفي و لفترة طويلة وراء صادرات البترول.

[3]- Mourad OUCHICHI,**L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie**, Thèse de doctorat en Science Politique, Université Lumière Lyon 2, 26 mai 2011, p 141

[4] – بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، **السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990–2006)**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الشلف، 2008، ص 28.

[5]– **برامج الإصلاح الاقتصادي** هي مجموع لإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات قصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا و يتراوح مداها بين الضيق و الاتساع، تبعا للمشكلات و الإختلالات و للمزيد أنظر: عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 270.

[6] – وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي–دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 220.

تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة- تخفيض قيمة الدينار- تحرير التجارة الخارجية - السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية-إلغاء عجز الميزانية- إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية [1].

ب- الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991[2] : في مقابل القروض الممنوحة مشروطية تعميق و مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وإيجاد التوازنات على المستوى الكلي، تمت جملة من الإجراءات منها إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي - تحرير التجارة الخارجية والداخلية -العمل على رفع صادرات النفط - تشجيع الاستثمار الخارجي - تحرير أسعار السلع و الخدمات[3].

عرفت هذه الفترة جملة من المشاكل جراء تدهور الوضع الأمني للبلاد الذي نتج عنه تخريب العديد من الممتلكات هجرة الإطارات والكوادر مع انخفاضات ممتابعة في أسعار النفط[4]، تغيرت مستمرة في الحكومات وعدم استقرار القوانين وقد نتج عن هذا الوضع عدم قدرة الدولة على تحديد خياراتها الاقتصادية بدقة[5] . هنا حاولت حكومة الجزائرية في الفترة الممتدة من (1992-1993) التركيز أكثر على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بعيد عن المؤسسات الدولية محاولة الخروج من دوامة العنف السياسي، ذلك بتخاد مجموعة من الإجراءات التي منحت للدولة حق التدخل في النشاط الاقتصادي والتوسع في الميزانية مع تجنب إعادة جدولة الديون و تقليص الواردات لكن هذه التغيرات لم تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد بل زادت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري[6] .

2- المرحلة الثانية من الإصلاحات (الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برامج التصحيح الهيكلي) 1995-2000

كان الهدف الأساسي لهذه المرحلة هو إعادة الاتوازن الاقتصادي كنتيجة لتنامي عبء الديون وخدمات الدين والتذبذبات التي عرفتها أسعار البترول الذي أثر بالسلب على الإصلاحات التي تبنتها الجزائر[7]، عليه فقد عقدت

[1] - صدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض و الذي يعتبر نقطة تحول جذرية في إصلاح النظام المصرفي، و بناء سياسة نقدية واضحة للجزائر من خلال المبادئ التي جاء بها ، انظر: موسى بوشنب، مرجع سابق ذكره، ص201

[2] - تحصلت الجزائر بموجب هذه الاتفاقية على300 مليون وحدة سحب خاصة(404 مليون دولار)، مع إمكانية الحصول على قرض في إطار تسهيل التمويل التعويضي ب 210 مليون دولار.

[3] - مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 130 .

[4]- Abdel-Madjid Djenane, **REFORMES ECONOMIQUES ET AGRICULTURE EN ALGERIE,** These POUR L'OBTENTION DU GRADE DE DOCTEUR D'ETAT ES SCIENCES ECONOMIQUES, UNIVERSITE FERHAT ABBAS – SETIF, 1997, p 139.

[5] - جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث،ورقلة، العدد 11، 2012، ص229 .

[6] - مدني بن شهرة، **سياسات العديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 18، 2005، ص

[7] - سعاد مهمائي،**تأثير برامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة باتنة، 2009، ص 30.

الجزائر اتفاق مع صندوق النقد الدولي وفق برامج التصحيح الهيكلي[1] سنة 1995 الذي كان مصحوبا ببرامج إعادة جدولة الديون الخارجية[2]، ركز على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات وعمل على تطوير نظام الصرف[3] .

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي لم تستطع أن تأتي بمعالجات وحلول للمشكلات التي تعاني منها الدول المثقلة بالديون كالجزائر حيث أنها لم تمثل سوى آليات لتعبئة ماهو مطلوب من فوائض اقتصادية من اجل إيفاء خدمات الديون وعوائد الاستثمارات الأجنبية[4] .

ثالثا : الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري وفق الإستراتيجية الجديدة للتنمية 2001-2014

دخلت الجزائر مرحلة جديدة حيث قامت بتطبيق خطط اقتصادية هدفها الأساسي دعم برامج الإصلاح السابق وتدارك التأخر المسجل على مدار أكثر من عشر سنوات من الأزمة، تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني شبه توقف من خلال لجوء الدولة إلى استخدام بعض الآليات مثل تمويل التنمية بالعجز تحفيز الاستثمار الداخلي[5] .

[1] – تتكون **برامج التصحيح و التثبيت الهيكلي** من : 1- سياسات التثبيت و يتخصص بها صندوق النقد الدولي و تقوم على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال تطبيق سياسات مالية و نقدية انكماشية، 2- سياسات التكيف الهيكلي و يختص بها البنك العالمي و ترتكز على تصحيح الهيكل الإنتاجي و إدارة جانب العرض الكلي . و تهدف إيجاد إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الاقتصادية .

[2] – يتعهد البلد المدين باجراء سلسلة من التغيرات الاقتصادية، انطلاقا من توصيات صندوق النقد الدولي على شكل رسالة حسن النية(و يعزز هذا اشتراط الدول الدائنة الرئيسية الأعضاء في نادي باريس على الدول المدينة التوصل إلى اتفاق مع الصندوق قبل بدء أية مفاوضات بشان الحصول على قروض جديدة)، و يتحمل دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل- فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض المعاد جدولتها، علي عبد الفتاح أبوشرار، **الاقتصاد الدولي**، نظريات و سياسات، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 219.

[3] – عبد الحميد حمشة ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد دولي، ص 90.

[4] – عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي و سياسات الإصلاح الاقتصادي- تجارب عربية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 109.

[5] - عتيقة وصاف،**آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر(1999-2009)**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 200 .

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1] **(2001-2004)** : حاولت الدولة من خلال هذا البرنامج تحضير المناخ الملائم وتعزيز الإمكانيات المحلية لإنتاج والنمو في مناطق واسعة من البلاد[2]، يهدف على المدى القصير والمتوسط إلى مكافحة الفقر- خلق مناصب شغل-ضمان التوازن الجهوي - إحياء فضاء إقليمي حيث يعتبر كأداة مرافقة لإصلاحات الهيكلية السابقة قصد من خلاله إنشاء محيط ملائم لاندماج في الاقتصاد الدولي[3].

2- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) : من خلاله ركزت الحكومة على مواصلة مجهودات الإنعاش وتكييفه في جميع القطاعات من خلال دفع أداة الإنتاج الوطنية، تزامنت هاته الفترة مع حدوث الأزمة العالمية والتي بقيت أثارها السلبية محدودة نسبيا على الاقتصاد الجزائري[4]، لكنها بينت مرة أخرى مدى هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري المرتبط بتصدير المحروقات الذي يتطلب تنويعا، كما فرضت من ناحية ثانية التفكير في أشكال جديدة لتسيير احتياطيات الصرف التي يشرف عليها بنك الجزائر.

3- المخطط الخماسي (التنمية الخماسية) الممتد من 2010-2014 : يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001، عمل على تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع شروط مناسبة للرفاه الاجتماعي-تحسين مستوى المعيشة للسكان- إعادة تنمية البنى التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية[5] .

استجابت هذه البرامج لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى إعادة بعث وإنعاش الاقتصاد الجزائري، من خلال الأهداف المسطرة حيث عادت الجزائر إلى التوسع في الإنفاق الحكومي وتخطت هاجس الخوف اتجاه وضعية التوازنات الكبرى والخارجية بصفة خاصة، الذي كان شغلها الشاغل خلال العشرية السابقة فقد تحسن

[1] - تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة (الوسائل الميزانياتية و النقدية) وغالبا ما تكون ذات توجه **كينزي** انظر: محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012،ص 148.

[2] - كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، 2010، ص 5.

[3] - إيمان زوين، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص: التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص 95.

[4] -Amine Belaicha et Abdeldjellil Bouzidi, Daniel Labaronne, **Crise financière internationale, Ralentissement économique mondial et Effets sur les économies euro-maghrébines Une fonds d'investissement d'etat pour Algérie approche institutionnelle et confrontation au modèle traditionnel dés fonds souverains,** faculté des Sciences Economiques Gestion et des Sciences de Commerciale, collogue international, Université de Béjaia, p 4-6

[5] - نبيل فليح،**دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر200-2010**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، بسكرة، ص 252 .

مستوى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال إعادة تشكيل احتياطات الصرف و تحسن رصيد ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى جانب معين من هذه الدراسة و قد تم تقسيمها إلى مطلبين دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية .

المطلب الأول : الدراسات العربية

1- دراسة بن زيان راضية (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001-2002) تناول الباحث موضوع **دراسة قياسية و اقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري و ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-1999**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثر التخفيض في قيمة العملة على كل من الميزانية- الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات في الجزائر على المدى الطويل، من خلال التطرق إلى أهم تطورات الاقتصاد الجزائري منذ بداية السبعينات إلى غاية نهاية التسعينات، محاولا الباحث بذلك الفصل بين مرحلتي ماقبل التخفيض وما بعده حتى يتمكن من إيضاح الدور الذي لعبته سياسة تخفيض قيمة العملة عل التوازنات الخارجية في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى التخفيض كان له الأثر الايجابي على مستوى الاقتصاد الكلي حيث أنه مكن من إعادة التوازنات الداخلية و الخارجية و تحسين وضعيتها .

2- دراسة سمية زيرار وبشير الزعبي و طالب عوض (مقالة في عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية .دراسات العلوم الإدارية، المجّلد 36 ، العدد2، 2009) تناول الباحث موضوع **أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970-2004 م**

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-2004 وذلك من خلال التحليل القياسي والكمي لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري في دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على دالة المستوردات والميزان التجاري الجزائري في آن واحد .

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد في المدى الطويل علاقة ايجابية بين تخفيض قيمة العملة المحلية وبين الميزان التجاري الجزائري كما أشار الباحث إلى الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي واعتماده على المستوردات الخارجية في عملية الإنتاج .

3- دراسة مصطفى عبد الله (مقالة في مجلة المصرفي، إدارة البحوث و التنمية، العدد58، 2010 م) تناول الباحث موضوع **تصحيح ميزان المدفوعات – دراسة تحليلية لتجربة السودان 1970-2009 م.**

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل أداء ميزان المدفوعات السودان في الفترة 1970-2009 ذلك من خلال شرح مكوناته والعوامل الرئيسية التي تحدد حجم وعمق العجز في القطاع الخارجي وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي التجريبي عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات.

خلصت الدراسة إلى أن أداء القطاع الخارجي قد عرف تحسن منذ تصدير البترول 1999 بالرغم من عدم تمكن الدولة من بناء احتياطات نقدية مقدرة وأنه يوجد انحسار كبير في الصادرات الغير بترولية عليه لابد من تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات في إطار إستراتيجية التصنيع،كما وجب الاهتمام بالاستقرار الاقتصادي وبالتالي التنسيق التام بين السلطات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد .

4- دراسة معين علي سيف الهويش (مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص إدارة أعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،1432-1433هـ) تناول الباحث موضوع **محددات رصيد ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية في الفترة 1970-2009م –دراسة قياسية .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات رصيد ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية في المدى الطويل ودراسة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي توثر عليه وتتمثل هذه المتغيرات في : معدل النمو الاقتصادي- سعر الفائدة- عجز الموازنة- سعر الصرف الحقيقي- التحويلات الخاصة للعمالة الأجنبية، ولتحقيق ذلك تم تحليل اثر العوامل السابقة على رصيد الحساب الجاري في المملكة العربية باستخدام المنهج القياسي وذلك من خلال استخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطاء بعد تحليل الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة .

توصلت الدراسة إلى أن رصيد الحساب الجاري يرتبط بعلاقة ايجابية مع كلا من معدل النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة و سعر الصرف الحقيقي ويرتبط بعلاقة سلبية مع كلا من التحويلات الخاصة للعمالة الوافدة وسعر الفائدة مع ملاحظة عدم معنوية معلمة سعر الفائدة، عليه أشار الباحث إلى أن إتباع سياسات من شانها زيادة معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية سوف ينعكس أثرها على تحسن رصيد الحساب الجاري كما أن السياسات الحكومية التي تهدف إلى معالجة عجز الموازنة العامة ستؤدي إلى خفض العجز في الحساب الجاري ومن ثم تحسن رصيد الحساب الجاري .

5– دراسة ناهض قاسم القدرة (مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013) تناولت موضوع **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه و طرق علاجه** .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حجم الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني ومعرفة مكوناته –تطوراته وعملت على الكشف عن أسباب الاختلال ودور العوامل الداخلية والخارجية فيه، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني يسجل فائضا باستمرار نتيجة الدعم و المساعدات الأجنبية وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ولكن كنتيجة للاحتلال الاسرائيلي الذي يسيطر على المعابر والحدود فانه من الصعوبة تقديم مقترحات لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني على المدى القصير، إلا انه على المدى المتوسط يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا هاما في تخفيض حدة العجز في ميزان المدفوعات .

6– دراسة برايس خليفة (مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، 2013)تناولت الباحث **موضوع دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970–2010م.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير وضعية الميزان التجاري على المدى الطويل ذلك من خلال وصف المؤشرات التي تبني التركيبة السلعية والحيز الجغرافي للمعاملات التجارية الجزائرية وتحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات المفسرة لكل من الصادرات والواردات، توصل الدراسة إلى أن الفائض في الميزان التجاري لا يعبر عن طبيعة النمو الاقتصادي وأنه رغم الإجراءات التي أولتها الدولة للاهتمام بترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن مكانتها طيلة فترة الدراسة لم تتجاوز 2%، وأن إجراءات تخفيض العملة لم تكن كفيلة بإخراج الصادرات خارج المحروقات من ركودها .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1- Grégory Vanel**, La balance des paiements américaine revisitée, Mesure et démesure de l'hégémonie financière américaine,** Université du Québec à Montréal GROUPE DE RECHERCHE SUR L'INTEGRATION CONTINENTALE, http://www.unites.uqam.ca/gric, MARS 2002

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ميزان المدفوعات الأمريكي 1960-2002 من خلال فهم مسار الأرصدة الرئيسية الحساب له (الجاري والميزان التجاري وحساب رأس المال في المدى الطويل)، حيث سعى الباحث إلى تحليل الطفرات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد الأمريكي منذ انهيار نظام بريتون وودز .

خلصت الدراسة إلى أن الأزمات المتتالية التي عرفها الاقتصاد تعتبر من أهم الأسباب الناجمة عن الاختلال في ميزان المدفوعات الأمريكي والتي أدت إلى حدوث عجزات متراكمة في الحساب الجاري على المدى الطويل .

2- Study Jin Zhongxia, **The Dynamics of Real Interest Rate, Real Exchange Rates and the Balance of Payments in China 1980-2002,** IMF Working Paper Office of Executive Directors, International Monetary Fund, 2003, wp /03 /67 .

تناولت هاته الدراسة تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الصين خلال الفترة 1980- 2002 من خلال تحليل وكشف العلاقة الديناميكية بين سعر الفائدة الحقيقي و سعر الصرف الحقيقي في ظل بيئة كالصين .

توصل الباحث إلى أنه من خلال تجربة الصين هناك تفاعل و آلية خاصة تحكم طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة تسير جنب إلى جنب مع النمو المتزايد في فائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع عدم استجابة تدفقات رأس المال بسعر الصرف على المدى القصير .

3- Study Ashok Parikh, Corneliu Stirbu, **Relationship between Trade Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation**, HWWA Discussion Paper 282, Hamburg Institute of Internationa Economics **2004 .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اثر الانفتاح التجاري وتحرير التجارة على كل من النمو الاقتصادي والاستثمار و الناتج المحلي الإجمالي و ميزان التجاري و ذلك لعينة من 42 دولة من البلدان النامية في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال تبيان ما إذا كان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بسبب التحرر يؤدي إلى تأثير سلبي على ميزان التجاري، أخد بعين الاعتبار عينات مختلفة من الدول في العديد من المناطق العالم وخصائصها الاقتصادية وفترة زمنية انقضت من التحرير.

توصلت الدراسة إلى أن التحرير يعزز النمو الاقتصادي ولكن النمو في حد ذاته كان له تأثير سلبي على موازين أغلبية دول عينة الدراسة حيث كان هناك اتجاه لتحسين الواردات أكثر من الصادرات مما أدى إلى العجز التجاري.

4- Study Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede, **BALANCE OF PAYMENTS ADJUSTMENT: THE WEST AFRICAN - MONETARY ZONE EXPERIENCE,** Vol. 10, No.2,Journal of Monetary and Economic Integration

هدفت هذه الدراسة لتبيان دور المنهج النقدي في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لدول WAMZ (الاقتصاديات الصغيرة غرب أفريقيا) للفترة 1975-2008 انطلاقا من عرض نظريات التصحيح ميزان المدفوعات المنهج النقدي ومنهج المرونات و كذا منهج الاستيعاب والتركيز على المقاربة النقدية من خلال حساب كيفية استجابة مكونات ميزان المدفوعات للمحددات الأساسية وفقا لأسس النظرية .

خلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سلبية قوية بين الائتمان المحلي و صافي الأصول الأجنبية وأن لسعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي تأثير كبير على ميزان المدفوعات في دول WAMZ عليه يمكن تأكيد دور المنهج النقدي في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال التركيز على القاعدة النقدية والعمل على استقلالية السياسة النقدية مما يساعد على معالجة الاختلالات الداخلية و الخارجية .

5- Study Koichi Haji and Junichi Kumagai, **The Changing Structure of Japan's Balance of Payments—Implications of the Shrinking Trade Surplus in Goods and Services,** Economic Research Group**,** 02/07/15

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سلوكات ميزان المدفوعات الياباني خلال الفترة الممتدة من 1970الى 2001 من خلال تبيان التغيرات الهيكلية التي جرت داخل ميزان المدفوعات الياباني خلال الفترة .

خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الياباني عرف فترات فائض مستمر في الحساب الجاري مع وجود عجز في ميزان الخدمات منذ بداية السبعينات وأن هيكله قد تغير بعد ذلك بعد أن سجل الميزان التجاري عجزات متواصلة .

6- SAFA Alain, Hilmi Nathalie, **L'impact des flux financiers et monétaires sur l'équilibre des balances des paiements des pays MEN, ,** Université de Nice et Université de Batna, Algérie

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التدفقات المالية و النقدية على توازن موازين المدفوعات نظرا إلى التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي بسبب الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط من جهة ومن جهة أخرى انفجار فقاعة المضاربة مع الانخفاض الكبير في التقييمات السوقية لأوراق المالية و تدعيات أزمة الرهن العقاري، ومشيرا إلى تأثير هذه التغيرات على اقتصاديات مختلفة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و على البلدان غير المصدرة كذلك .

خلصت الدراسة إلى أن تأثير التدفقات المالية كان متفاوتا فقد أدى إلى تدهور خطير في الموازين التجارية لبعض الدول غير النفطية وعكس ذلك بالنسبة للدول المصدرة للنفط التي شهدت زيادة تمويلية هائلة أدت إلى الفائض التجاري وزيادة التدفقات الاستثمارية بحسب مستوى جاذبية كل بلد، وقد أكد الباحث ضرورة إدارة السيولة المحلية بحكمة نظرا لضغط هائل على موازين المدفوعات و بدل جهود حازمة لحشد الموارد من خلال الادخار الخاص وتنفيذ مالية حكيمة.

مقارنة الدراسة بالدراسات السابقة :

أردنا من خلال هاته الدراسات السابقة أن نكون أكبر قدر ممكن من المعارف حول موازين مدفوعات لعينات مختلفة من الدول باختلاف خصائصها الاقتصادية و تتبع المراحل والتغيرات التي مر بها كل اقتصاد .

تتميز دراستي عن الدراسات السابقة سواء في المدة الزمنية وطريقة معالجة الموضوع :

حيث تطرقت **بن زيان راضية** إلى تبيان أثر التخفيض في قيمة العملة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات كآلية واحدة من جملة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر من أجل إعادة التوازنات الخارجية فمنحتنا هاته الدراسة نظرة لوضعية وخصائص الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وأثر ذلك على التوازنات الخارجية،كما مكنتنا من مشاهدة بناء نموذج يعبر فيه عن أهم المتغيرات المحددة لميزان المدفوعات الجزائري الذي أبرز فيه الباحث دور

الذي لعبه سعر الصرف عن طريق دراسة قياسية و تحليلية، وهذا موافق لدراسة **سمية زيرار وبشير الزعبي** حيث أكدت على إلى أنه يوجد في المدى الطويل علاقة ايجابية بين تخفيض قيمة العملة المحلية وبين الميزان التجاري وأن منهج المرونات يعد طريقة مهمة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، رغم أن دراسة **مصطفى عبد الله** أوضحت كيف يمكن تطبق المنهج النقدي في تصحيح ميزان المدفوعات كأحد بدائل الهامة لتصحيح، ويتفق هذا مع دراسة **Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede** التي بيانت دور المنهج النقدي في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لدول WAMZ .

أما دراسة **ناهض قاسم القدرة** فقد تطرق إلى أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات وأشار بأن الاختلالات الهيكلية للاقتصاد لها الدور البالغ في استمراره، وقام **معين علي سيف الهويش** بتحليل محددات رصيد ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية على المدى الطويل، ورغم اختلاف في عينة الدراسة فان هاته الدول العربية تشترك مع الجزائر في بعض الخصائص الاقتصادية .

أما دراسة كل من Grégory Vanel و Koichi Haji and Junichi Kumagai و Ashok Parikh, Corneli التي تختلف مع دراستنا في عينة الدراسة فإنها تأكد على فعالية البرامج التي اتخذتها الدول محل الدراسة في معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها كما أن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات يختلف من دولة إلى أخرى .

خلاصة الفصل :

يعبر ميزان المدفوعات عن الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية ويظهر المركز المالي للدولة تجاه بقية العالم، وقد يتعرض هذا الميزان إلى الاختلال مؤقتاً كان أم دائما وعليه تسعى البلدان المختلفة إلى معالجة الاختلال في موازين مدفوعاتها على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الاختلال من خلال إتباع مداخل تتراوح بين التدخل المباشر أو إتباع وسائل التدخل غير المباشرة وآليات التصحيح التي تتمثل في مدخل المرونات ومدخل الامتصاص والمدخل النقدي .

إن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يختلف في هيكله عن غيره من لموازين في مختلف دول العالم إلا من خلال ما يعكسه هذا الأخير من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، فقد كانت وضعية التوازنات الخارجية الجزائرية دائما وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية حيث اتسم النصف الثاني من الثمانينات بعدة اختلالات في موازن المدفوعات وثقل عبئ المديونية للدولة مع انخفاض أسعار البترول الشيء الذي دفعها إلى انتهاج سياسة تقشفية مما انعكس سلبا على أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية، وعليه اتجهت نحو اقتصاد السوق متبنية الإصلاحات المسايرة للقوانين والمبادئ التي يقوم عليها وبعد سلسة من الإصلاحات الاقتصادية بمرافقة المؤسسات الدولية و صندوق النقد الدولي حققت نتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية ومن بين المعايير التي أكدت على ذلك هي تحسن ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف والتحكم في المديونية الخارجية خلال السنوات الأخيرة و هذا ما سنبينه من خلال الفصل الثاني .

تمهيد

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مناقشة فعالية الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري انطلاقا من مختلف متغيرات الدراسة والمتمثلة في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وموازين والمؤشرات التابعة له مع تحليل مختلف التطورات وذلك خلال فترة الدراسة المحددة بالفترة من 1970 إلى غاية 2014، ذلك بالاعتماد على المقارنة بين ميزان المدفوعات قبل و بعد الإصلاح .

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحدد طريقة اختيار مجتمع الدراسة ونتعرف على التطورات الحاصلة على مستوى متغيرات الدراسة خلال الفترة المطلوب دراستها و المحددة من سنة 1970 إلى 2014 .

أولا : اختيار العينات و مجتمع الدراسة

انطلاقا من هدف الدراسة المتمثل في الرغبة في معرفة سلوك ميزان المدفوعات الجزائري والدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية في معالجة الاختلالات التي عرفها خلال الفترة، ستكون الجزائر والظروف التي عمل في ظلها الاقتصاد الجزائري بمختلف التغيرات والإصلاحات الاقتصادية التي أثرت على التوازنات الخارجية الجزائرية عينة ومجتمع الدراسة . يرجع سبب اختيار الفترة الممتدة من 1970 - 2014 إلى طول السلسلة الزمنية والذي سوف يمكننا من تتبع مختلف المراحل والتطورات التي حدثت على مستوى متغيرات المدروسة .

ثانيا : الأدوات المستخدمة في الدراسة

قمنا باستخدام أدوات إحصائية من أجل جمع المعطيات من مختلف التقارير الشهرية والسنوية لبنك الجزائر المستمدة من الموقع الرسمي للبنك الجزائر، بالإضافة إلى إحصاءات رسمية للإحصاء وموقع صندوق النقد العربي كما استخلصنا بعض المعطيات من الدراسات السابقة .

المطلب الثاني : تحديد متغيرات الدراسة و تطوراتها

عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تغيرات منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي أملتها الظروف والأحداث الداخلية والخارجية، فخلال فترة الثمانينات حدثت عدة اختلالات على مستوى التوازنات الخارجية أجبرت الدولة بداية التسعينات على إتباع سياسات وإصلاحات اقتصادية مختلفة منها ماهو ذاتي ومنها ماهو مقترح من طرف المؤسسات الدولية، على ضوء ذلك سوف نقسم فترة الدراسة إلى ميزان المدفوعات قبل و ميزان المدفوعات بعد الإصلاحات الاقتصادية .

أولا : تطورات مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري قبل الإصلاحات

سنقوم بدراسة تحليلية لأهم الموازين الفرعية والمؤشرات التابعة لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970-1989 هي الفترة التي سبقت الإصلاحات الاقتصادية و تزامنت مع حدوث الأزمة النفطية 1986 .

1- تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970-1989 :

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي من خلالها يمكن معرفة الانعكاسات التي أحدثتها الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في تحقيق التوازنات الخارجية للجزائر . لدينا الشكل رقم (01) و الذي يظهر تطورات بنود الميزان التجاري الجزائري .

الشكل رقم(2-1) تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال 1970-1989

الوحدة مليار دولار أمريكي

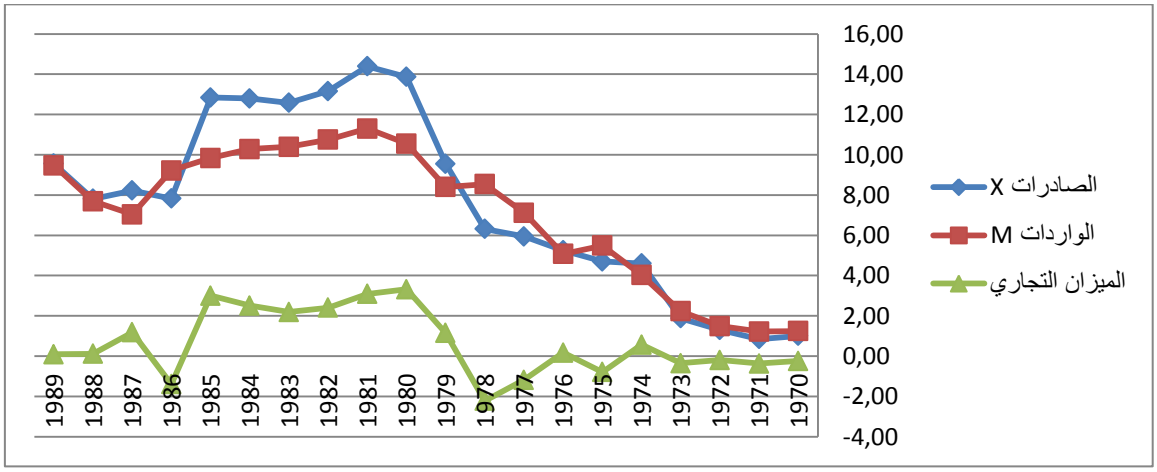

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

أما الجدول التالي فيمثل تطورات أسعار البترول خلال الفترة .

الجدول رقم (2-1) تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1970- 1989

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
أسعار البترول (للبرميل)	1,67	2,03	2,29	3,05	10,73	10,73	11,51	12,39	12,70	17,25
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار البترول (للبرميل)	28,64	32,50	32,38	29,04	28,24	27,01	13,57	17,73	14,24	17,31

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

السنوات من 1970-1979: بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010**، مداخلة متعلقة بالملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،ص 2 .

السنوات من 1980-1989 : محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2012،ص 195.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-1) والجدول رقم (2-1) مايلي :

- بالنسبة للصادرات الجزائرية فقد عرفت ارتفاع مستمر منذ بداية سنة 1970 إلى غاية 1989 حيث ارتفعت حصة المحروقات الجزائرية كنتيجة لارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (1973-1974) بسبب الحرب العربية الاسرائلية و تدخل منظمة الأوبيك، هذا أيضا ما سجله خلال الفترة(1979-1980) نتيجة للثورة الإسلامية الإيرانية، ومع بداية سنة 1982 بدأت الصادرات في التراجع بالانخفاض كنتيجة لتراجع أسعار البترول الذي وصل إلى 7,83 مليار دولار أمريكي سنة 1986، لتعاود الارتفاع مرة ثانية سنة 1989 بمقدار 9,56 مليار دولار أمريكي و يلخص الشكل التالي هيكلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة .

الشكل رقم (2-2) : هيكلة الصادرات الجزائرية (%) خلال الفترة 1970-1989

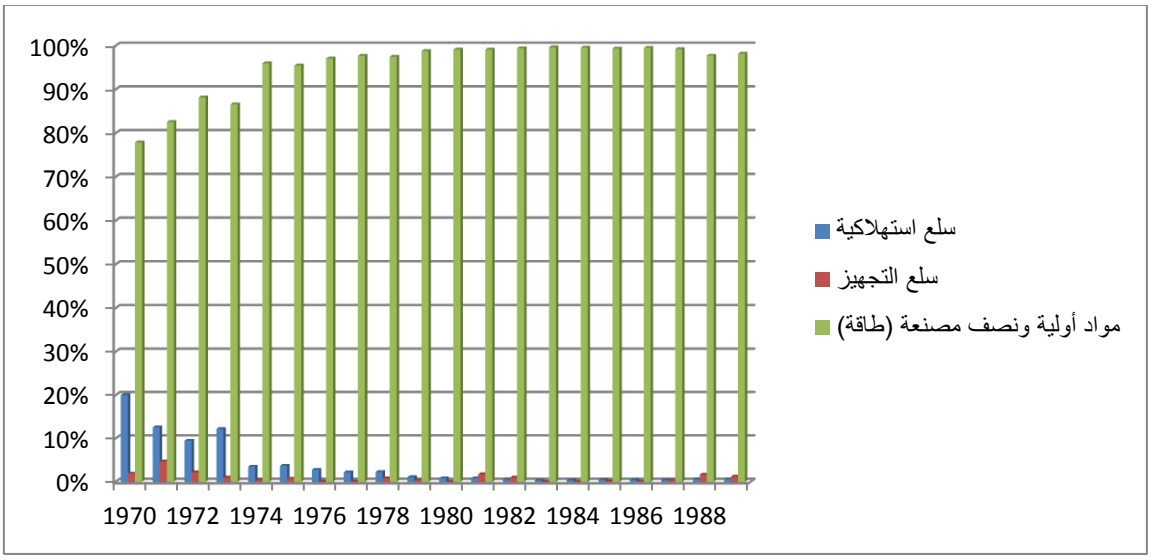

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات **الملحق رقم (05)** .

من الشكل نستخلص أن الصادرات الجزائرية تتميز بتركيزها على سلعة واحدة وهي النفط، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات وتتراوح إجمالي صادرات هذه الأخيرة بين (94%، 99%) من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة .

- أما بالنسبة للواردات فهي أيضا عرفت نمو متزايد في هاته الفترة إلى غاية 1982 تتطابق مع انتهاج الدولة لسياسة المخططات التنموية والذي تطلب من الدولة موارد و مستلزمات كبيرة من اجل التصنيع، اعتمدت في ذلك على الريع البترولي الوفير، و مع بداية سنة 1983 تراجعت الواردات لتسجل سنتي(1987-1988) مقدار7,04و 7,69 مليار دولار على التوالي بفضل السياسات المتبعة من أجل تقليص الواردات كنتيجة للعجز في الميزان التجاري مع تراجع أسعار البترول الذي سبب ندرة في وسائل الدفع.

يمثل الشكل الموالي هيكلة الواردات الجزائري خلال الفترة :

الشكل رقم (2-3) هيكلة الواردات الجزائرية (%)خلال الفترة 1970-1989

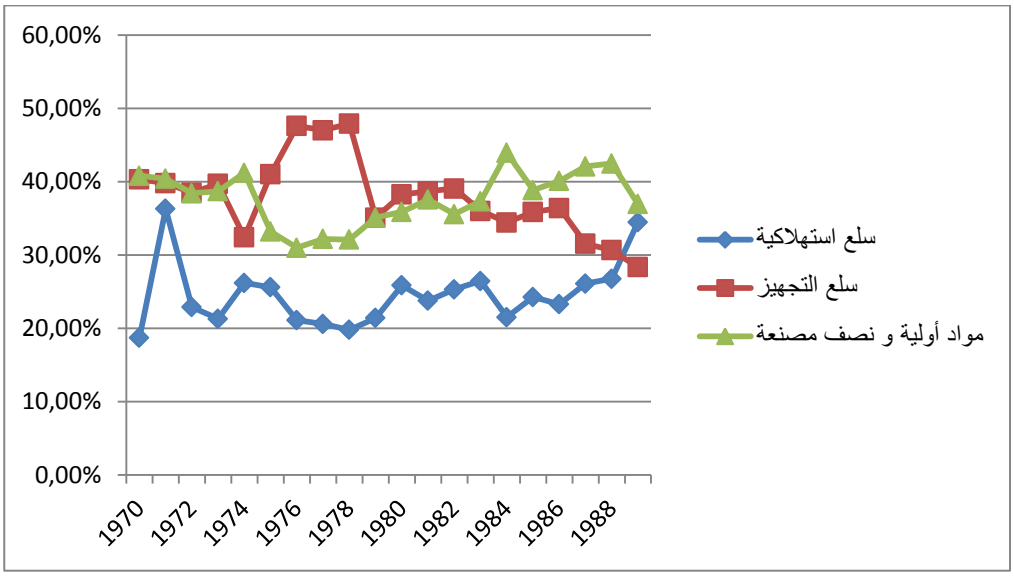

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات **الملحق رقم (06)** .

من خلال ماسبق تظهر الصورة الإجمالية التي تبرز من تحليل هيكلة الواردات الجزائرية التي تقدم الجزائر كبلد مستورد أساسا للسلع الاستهلاكية (الغذائية و المصنعة) .

- بالنسبة للميزان التجاري فقد سجل عجزا متواصلا خلال الفترة 1970-1979، ماعد سنتي 1974-1976 بقيم على التوالي 0,57 و0,17 مليار دولار أمريكي، هذا التحسن يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول من جهة والانخفاض النسبي لمستوى الواردات من جهة أخرى وتغطية الواردات بالصادرات كان ضعيفا نسبيا في هاته الفترة، هذا راجع إلى زيادة الطلب على المنتجات والمعدات الأجنبية لتلبية حاجات التصنيع كما سبق الذكر، ومنذ بداية الفترة 1979-1989 عاد الميزان التجاري ليعرف تحسنا ملحوظا من سنة إلى أخرى بقيم موجبة قدرت سنة 1979 ب1,15 مليار دولار بسبب الأزمة الإيرانية (حيث يلاحظ زيادة الصادرات) إلى غاية سنة 1986، جراء انخفاض أسعار البترول التي هوت من أزيد من 27.01 دولار للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 13.57 دولار حيث تأثر الميزان التجاري وانخفض معدل تغطية الواردات بالصادرات والذي أجبر الدولة على فرض قيود على الاستيراد كما أدى إلى حدوث عجزات في ميزانية الدولة بسبب تراجع الإيرادات الجبائية البترولية أدى إلى تقليص النفقات والقبول ببرامج الإصلاح الاقتصادي .

الشكل رقم (2-4) علاقة بين عجز الميزانية العامة للدولة و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1970-1989
الوحدة مليار دج

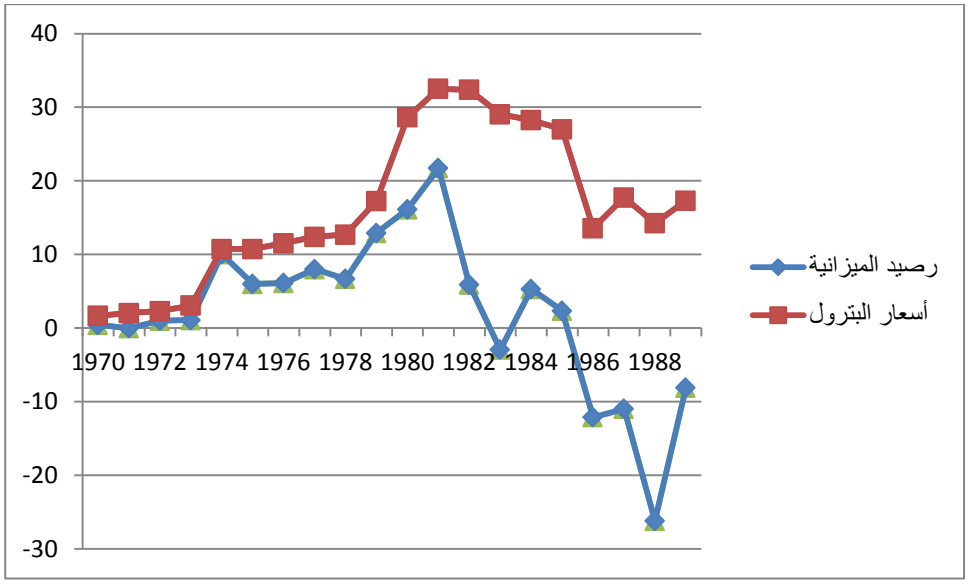

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات **لملحق رقم (07)** .

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزانية العامة للدولة عرفت فائضا مستمرا بداية السبعينات ويفسر هذا بارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية، فقد شكلت نسبة 86,52% و 96,59% سنتي 1970 و 1979 على التوالي من إجمالي الإيرادات العامة، مع بداية الثمانينات سجلت الخزينة فائض مع ملاحظة تراجع في الإيرادات الجبائية البترولية والتي انخفضت بنسبة 23,86% و 25,78% سنتي 1986 و 1988 على التوالي، ليعرف رصيد الميزانية عجزات متتالية بعده فقد سجل عجزا بمقدار12227 و8100 مليون دج سنوات 1986-1989، و عليه يظهر جليا الارتباط الكبير بين المالية العامة للدولة الجزائرية وأسعار البترول خلال الفترة، حيث تتأثر هذه الأخيرة بمختلف التغيرات التي تطرأ على التوازنات الخارجية، واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الدولة من إيرادات المحروقات فقد أدى الفائض في الميزانية في بداية السبعينات إلى استمرار المشاريع التنموية التي بادرت بها .

2- تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1970-1989

يلخص الجدول التالي تطورات ميزان رأس المال للفترة :

جدول رقم (2-2) تطور ميزان رأس المال الجزائري خلال الفترة 1970-1989

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
رؤوس الأموال طويلة الأجل	-	-2	147	1015	529	1395	1742	1897	3652	2433
رؤوس الأموال قصيرة الأجل	-	-64	-52	-166	173	1	-30	119	-119	-160
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
رؤوس الأموال طويلة الأجل	898	-	-	-	346	-36	-404	-848	-945	6
رؤوس الأموال قصيرة الأجل	90	57	10	319	-	-	-	226	-85	193

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أن حساب رأس المال يظهر بمقادير سالبة حيث عانى من عجز منذ بداية الفترة، فحجم رؤوس الأموال بلغ أشده خلال هاته الفترة ويرجع السبب في العجز إلى تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل والتي تتمثل أساسا في القروض طويلة الأجل حيث تسببت في ثقل الديون الخارجية بالإضافة إلى أعباء الدين وعليه اتجاه الإيرادات المهمة من الصادرات إلى تسديد الديون الخارجية .

3- تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-1989

تعتمد الجزائر في عملية تمويلها على القروض و هذا يعود بالأثر السلبي على ميزان المدفوعات يكمن هذا من خلال تسديد أصل الدين و فوائده .

الشكل رقم (2-5): تطور المديونية الخارجية و خدماتها للفترة (1970-1989)

الوحدة مليار دولار أمريكي

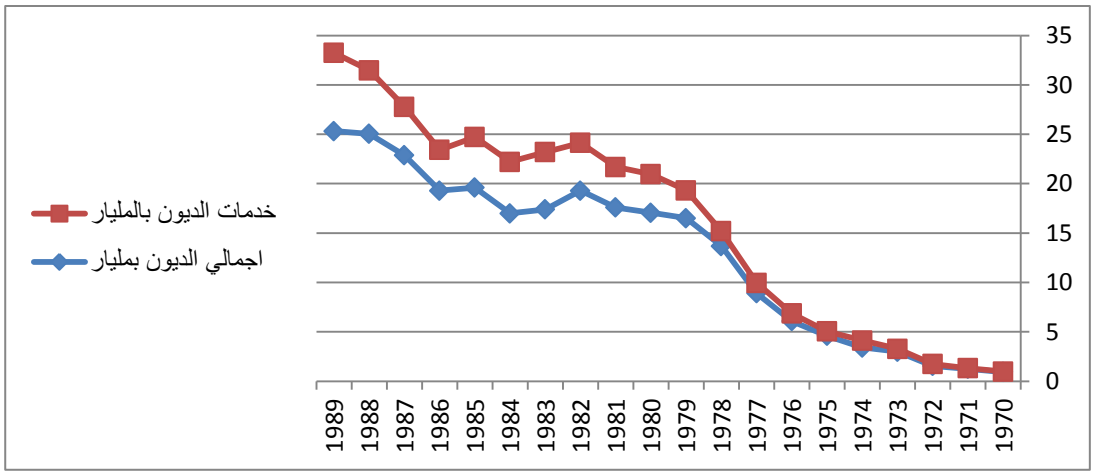

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على **الملحق رقم (08)**.

كنتيجة للعجز في الميزانين الجاري و لتجاري في هاته الفترة مع إتباع أسلوب الصناعات الثقيلة وقلة الموارد الداخلية للدولة الجزائرية والتي لجأت إلى الاستدانة الخارجية نلاحظ ارتفاع المتزايد للديون فقد سجلت سنة 1970 مقدار 0,944 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 25,325 مليار دولار سنة 1989، كما نمت أعباء خدمة الديون الخارجية بمعدلات مرتفعة بلغت حدا حرجا سنة 1989 ب7,910 مليار دولار أمريكي حيث أصبح مأزق الديون الخارجية يشكل خطرا على معدلات النمو الاقتصادي و عمق تبعية الدولة للخارج .

4– تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 1970–1989

يوضح الجدول التالي تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة .

الجدول رقم (2–3) تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970–1989

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
ميزان المدفوعات	-0,83	-0,83	0,75	0,85	0,56	-0,33	0,62	-0,34	0,93	0,48
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
ميزان المدفوعات	1,34	0,12	-1,07	-0,42	-0,33	1, 2	-1,49	-0,35	-0,96	-0,77

المصدر: بنك الجزائر بالاعتماد على

– السنوات من 1970–1984، فريدة عزازي، **أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري–دراسة قياسية اقتصادية1970 –2006**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 04، 2010 .، ص 54.

– السنوات من 1985–1989، بنك الجزائر، WDI de la banque mondiale 1999 et banque d'Algérie, 1999

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل عجزا بقيمة 0,83 مليار دولار أمريكي سنة 1970 و عاد لارتفاع بقيمة موجبة سنوات 1973–1974–1975 بقيم على التوالي0,75–0,58–0,56 مليار دولار أمريكي، ويلاحظ الارتباط الكبير والوثيق بين أسعار البترول و رصيد ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا مستمرا بداية من سنة 1986 بقيمة 1,49 مليار دولار أمريكي إلى غاية نهاية الفترة، حيث مول الرصيد السلبي للحساب الجاري بالقروض الخارجية والسحب على مخزون الصرف الذي عرف نقصا تدريجيا والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2–4) تطور احتياطات الصرف 1979–1989

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	احتياطات الصرف

المصدر: بنك الجزائر بالاعتماد على

السنوات من 1979–1984، عبد الله منصوري، مرجع سبق ذكره، ص303.

السنوات من 1985-1989، خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص115.

نلاحظ من خلال الجدول السابق تراجع وتناقص في مخزون الصرف الأجنبي واستمر هذا خصوصا مع أزمة 1986 حيث سجل مخزون الصرف ما مقدار 0,847 مليار دولار أمريكي سنة 1989 بانخفاض 3,33% عن سنة 1985 الذي سجل 2,819 مليار دولار أمريكي .

5- المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1970-1989

سوف نقوم باستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة وذلك من خلال الجدول التالي حيث :

TC	**معدل التغطية (الصادرات إلى الواردات)**
TD	**معدل التبعية (الواردات إلى PIB)**
TE	**معدل القدرة على التصدير (الصادرات إلى PIB)**
DPIB	**إجمالي الديون على الناتج الداخلي الخام PIB**
KDPIB	**مؤشر خدمة الدين إلى الناتج الداخلي الخام PIB**
DEX	**مؤشر إجمالي دين إلى الصادرات**
KDEX	**مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات**

الجدول (2-5) المؤشرات الاقتصادية للتوازن الخارجي الجزائري خلال الفترة 1970-1989

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
TC	80,80%	69,67%	87,25%	84,30%	114,14%	85,61%	103,35%	83,43%	74,00%	113,69%
TD	20,36%	16,27%	24,30%	29,72%	32,94%	36,76%	31,10%	35,56%	33,99%	28,20%
TE	16,45%	11,33%	21,20%	25,06%	37,60%	31,47%	32,14%	29,66%	25,16%	32,06%
DPIB	15,37%	16,80%	25,28%	39,86%	27,89%	30,76%	37,25%	44,46%	54,48%	55,42%
KDPIB	0,73%	0,92%	3,10%	4,00%	5,85%	3,12%	4,79%	5,29%	6,03%	9,43%
DEX	93,47%	148,24%	119,23%	159,10%	74,17%	97,72%	115,90%	149,87%	216,57%	172,88%
KDEX	4,43%	8,13%	14,62%	15,96%	15,56%	9,91%	14,91%	17,82%	23,97%	29,41%
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
TC	131,47%	127,35%	122,42%	121,08%	124,42%	130,49%	84,92%	116,76%	101,56%	100,95%

TD	25,79%	25,83%	24,01%	21,85%	19,96%	16,11%	14,61%	10,90%	13,08%	17,06%
TE	33,90%	32,90%	29,39%	26,46%	24,83%	21,02%	12,41%	12,72%	13,28%	17,23%
DPIB	41,68%	40,24%	43,10%	36,59%	33,00%	32,08%	30,59%	35,42%	42,59%	45,63%
KDPIB	9,58%	9,35%	10,81%	12,21%	10,10%	8,38%	6,53%	7,60%	10,95%	14,25%
DEX	122,93%	122,31%	146,66%	138,31%	132,92%	152,65%	246,49%	278,35%	320,63%	264,91%
KDEX	28,24%	28,42%	36,79%	46,15%	40,70%	39,87%	52,62%	59,73%	82,46%	82,74%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول السابقة .

نلاحظ من الجدول :

- معدل التغطية : سجل هذا المعدل ما مقداره 80,80% سنة 1970 ليعرف تناقص السنة الموالية، ويلاحظ الارتفاع المتذبذب لهذا المؤشر فقد سجل تناقص سنة 1986 بمقدار84,92% بعد أن كان يساوي130,49% سنة 1985، يرتبط هذا المؤشر أساسا في الجزائر بالصادرات النفطية وأسعار البترول في الأسواق العالمية، وبين العلاقة الوطيدة للاقتصاد الجزائري بالريع البترولي .

- معدل التبعية : سجلت مؤشرات التبعية مقدار 20,36% بداية الفترة ليعرف زيادة معتبرة بعد ذلك وخصوصا خلال مرحلة التصنيع والمخططات التنموية للدولة فقد قدر ب 35,56% سنة 1977، وتتناقص بداية الثمانينات بإتباع الدولة سياسة تقليص الواردات، وتنحصر سنوات 1986و 1987 ليسجل 14,61% و 10,90% اثر الأزمة النفطية ويدل هذا المؤشر على الارتباط الكبير لاقتصاد الدولة الجزائرية بالخارج .

- معدل القدرة على التصدير: سجل سنة 1970 ما مقداره 16,45% ليعرف ارتفاع متذبذب فقد سجل32,14% -29,39% سنوات 1976-1982 لينخفض بعد ذلك إلى 12,41% سنة 1986، يدل هذا المؤشر أن قطاع التصدير قائم لامحالة على قطاع المحروقات وأن أي تغير في قيمة الصادرات المحروقات سوف يؤدي إلى تناقص قدرة الدولة على التصدير .

- مؤشر إجمالي الدين إلى PIB : سجل هذا المؤشر بداية الفترة 15,37% واستمرت هذه النسبة في الزيادة فقد قدر ب 40,24%-27,89% - 45,63% سنوات 1981- 1974- 1989 على التوالي، ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الدولة قد زادت في اعتمادها على التمويل الخارجي من أجل عمليات التنمية داخل الاقتصاد الوطني .

- مؤشر خدمة الدين إلى PIB : سجل هذا المؤشر0,73% سنة 1970 ليعرف ارتفاع محسوسا بعد ذلك فقد قدر ب 5,85% سنة 1975 لينخفض إلى3,12% السنة الموالية ليعاود الارتفاع السنوات اللاحقة، إن الارتفاع في هذا المؤشر يعكس ارتفاع الموارد المالية المتاحة لخدمة الدين في مقابل نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات .

- مؤشر نسبة الدين إلى إجمالي الصادرات : سجل هذا المؤشر بداية الفترة ما مقداره 93,47% ليعرف تزايد مستمر ازدادت حدته ليصل إلى الضعف مع بداية 1986 فقد قدر ب 246,49% سنة 1986 وكذلك ب320,63% سنة 1988 ، إن الارتفاع المتزايد لهذا المؤشر يدل على أن الديون باتت أكبر من الموارد الدولة الأساسية من العملات الصعبة، كما أنه يدل على أن الدولة تواجه مشكل كبير في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين.

- مؤشر خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات : يقيس هذا المؤشر نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة الدين ويمكن اعتباره مؤشر استدانة، تظهر المعطيات إلى أن هذا المعدل قد سجل في بداية الفترة 4,43% سنة 1970 وعرف تسارع خطير فقدرت قيمته 28,24% سنة 1980 ليعرف ارتفاعا كبيرا بعد ذلك فقد سجل سنة 1989 ما مقداره 82,74%، إن ارتفاع هذا المعدل يشير إلى أن خدمة الدين قد استنفدت جزءا كبيرا من حصة الصادرات والمتبقي منه لا يكفي لتغطية مستلزمات الدولة من السلع والخدمات للواردات .

ثانيا : تطورات مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري بعد الإصلاحات

عرفت هاته الفترة الممتدة من 1990-2014 عدة تطورات اثر الإصلاحات اقتصادية التي مست مختلف قطاعات الاقتصاد والتي كان لها الأثر الواضح على ميزان المدفوعات الجزائري .

1- تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2014

الشكل التالي يوضح تطورات الميزان التجاري الجزائري من بداية التسعينات إلى غاية 2014 .

الجدول رقم (2-6) تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2014

مليار دولار أمريكي

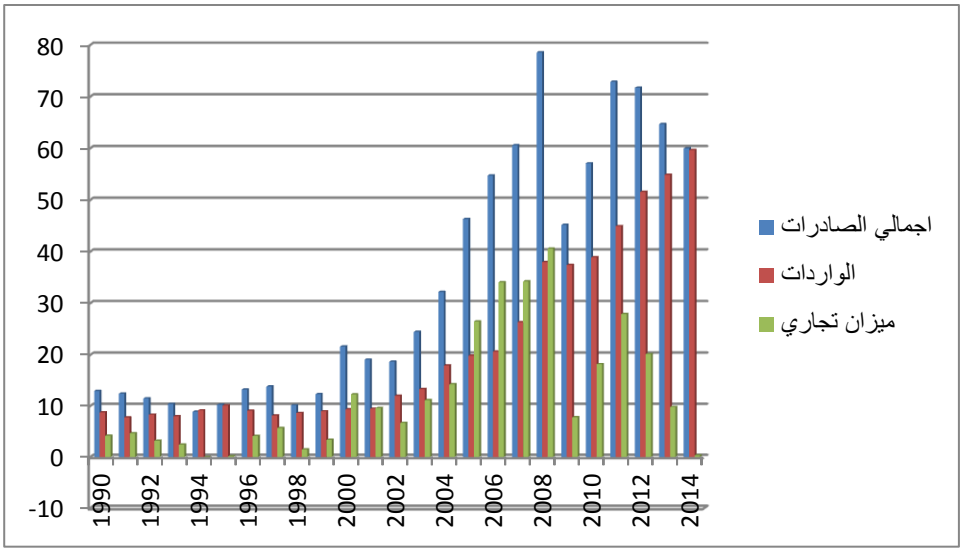

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد **على الملحق رقم (09)**

يلخص الجدول التالي تطورات أسعار البترول خلال الفترة .

الجدول رقم (2–6) تطورات أسعار البترول خلال الفترة 1990–2014

الوحدة دولار أمريكي

المصدر : بنك الجزائر بالاعتماد على السنوات من :

1990- جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

1991

1992- Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des pimentes 1992-2011, hors série, juin 2012, p86-87-88

2011

2012- Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des pimentes 2014, , p48

2014

بالاعتماد على الشكل (2-6) و الجدول رقم (2-6) يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الميزان التجاري خلال الفترة إلى :

الفترة 1990-1999 :

- بالنسبة للصادرات : نلاحظ أن الصادرات بلغت سنة 1990 مقدار 12,96 مليار دولار أمريكي هذا راجع إلى الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول الذي بلغ 61,8 دولار للبرميل، لتعود إلى الانخفاض في السنوات اللاحقة حيث بلغت سنة 1995 مقدار 10,26 مليار دولار أمريكي هذا بسب تأثر أسعار البترول بأزمة الخليج 1991، هنا سعت الدولة إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وأبرمت اتفاقيتي التمويل مع صندوق النقد الدولي(الأول سنة 1989و الثاني 1991)، لتعاود الصادرات الجزائرية لتعرف ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة 1996 بقيمة 13,21 مليار دولار أمريكي وهذا راجع إلى ارتفاع الملاحظ في أسعار البترول باستثناء سنة 1998 اثر الأزمة الأسيوية والتي تراجعت فيها أسعار المحروقات، يلاحظ سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائري فقد مثل نسب (95,91%-96,67%) في السنوات 1990-1999 أما الصادرات خارج المحروقات فنسبتها لا تكاد تذكر أمام سابقتها حيث حققت 0,64 مليار دولار أمريكي سنة 1997 بنسبة 4,63% وتعتبر أعلى قيمة لها خلال الفترة، هذا رغم الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات .

- أما بالنسبة للواردات فقط عرفت شبه استقرار في القيمة خلال هاته الفترة ابتداء من قيمة 8,77 مليار دولار سنة 1990 و9,09 – 8,96 مليار دولار أمريكي سنتي1996- 1999، تزامنت الفترة مع تخلي الدولة عن اعتماد سياسة الانفتاح وفرضت قيود صريحة على النقد الأجنبي وحضرت مجموعة واسعة من الواردات، رغم أن هذا النهج لم ينجح في احتواء الاختلالات وظهرت أزمة في النقد الأجنبي نهاية 1993[1]. تجدر الإشارة إلى أن تمويل الجهاز الإنتاجي بالسلع الوسيطية كان يتم من خلال الاستدانة هذا ما أدى إلى الارتفاع الكبير للديون الخارجية وانخفاض الاحتياطات لجأت الجزائر على إثره إلى صندوق النقد الدولي 1995 وتم إعداد برنامج شامل لإعادة التوازن الخارجي، وقد سجلت الواردات أكبر قيمة لها للفترة بمقدار10,10 مليار دولار سنة 1995 و هذا راجع إلى التدابير التي اتخذتها الدولة في إطار تحرير التجارة الخارجية مع ارتفاع تكاليف استيراد الحبوب اثر أزمة الجفاف .

- بالنسبة للميزان التجاري : سجل رصيد ميزان التجاري تذبذبات ايجابية خلال هاته الفترة حيث ظل موجبا مابين الارتفاع والانخفاض فقدر قيمة الرصيد بداية الفترة ب4,19 مليار دولار أمريكي، وفي سنة

[1]- عبد الغني دادن، **ميزان المدفوعات**، مطبوعة 25، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010، ص19 .

1999ب3,36 مليار دولار أمريكي هذا تبعا للارتفاع والانخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية بعجز وحيد سنة 1994 بمقدار 0,26 مليار دولار أمريكي .

- الفترة 2000-2014 :

بحلول سنة 2000 ومع الارتفاع أسعار المحروقات ب 28,50دولار للبرميل ارتفعت حصيلة الصادرات فسجل رصيد الميزان التجاري فائض بقيمة 12,30 مليار دولار أمريكي واستمرت وضعية الفائض في الميزان التجاري إلى غاية سنة 2008 بقيمة 40,60 مليار دولار أمريكي، ليعرف انخفاض هائلا ابتداء من سنة 2009 بقيمة 7,78 مليار دولار أمريكي هذا راجع إلى الأزمة العالمية 2008 والتي انتقلت إلى الجزائر عن طريق أسعار البترول في الأسواق العالمية، ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى فقد حقق 72,89 مليار دولار أمريكي سنة 2011 ليتراجع سنوات 2013-2014 بمقدار 64,71 - 59,996 مليار دولار أمريكي على التوالي بالموازنة مع تراجع أسعار البترول التي سجلت 100,77-109,55 دولار .

عرفت الصادرات الجزائرية تبعا لارتفاع أسعار البترول ارتفاعا تدريجيا منذ بداية الفترة ليصل إلى 78,50 مليار دولار أمريكي سنة 2008 ليعود إلى الانخفاض بداية من 2009 بقيمة 45,19 مليار دولار أمريكي، لتعاود الارتفاع بقوة فقد سجلت سنة 2014 ما مقدره59,67 مليار دولار أمريكي، يعود ذلك لتحسن الأوضاع الأمنية في الدولة مع الانفتاح التجاري الكبير الذي عرفته الدولة، كما حققت الصادرات خارج المحروقات 1.22 مليار دولار أمريكي سنة 2011 وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الألفية، إلا أن الصادرات المحروقات بقيت مسيطرة على أداء الكلي للصادرات الجزائرية بنسب98,08%-97,27% سنوات 2003-2014 على التوالي، أما التركيبة السلعية للواردات الجزائرية فقد شكلت ما نسبته من السلع الاستهلاكية و المصنعة، فأكثر من 60% منها تتجه للصناعة خصوصا سلع التجهيز وحوالي 35% موجهة للاستهلاك خاصة السلع الغذائية، هذا يثبت تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج ورغم هذا فقد تمكنت الدولة أن تبين مدى مرونتها وقدرتها على تقليص الواردات في حالة هبوط مواردها من الصادرات .

انه كنتيجة لارتفاع المستمر للصادرات المحروقات فقد ازدادت الإيرادات الجباية البترولية للدولة وعلى اثر ذلك تحسن رصيد الميزانية العامة للدولة الذي كان يعاني من العجز في أواخر الثمانينات، حيث يوضح الشكل التالي ذلك :

الشكل رقم (2-7) : علاقة بين الميزانية العامة الدولة و أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1970-1989

الوحدة : مليار دج

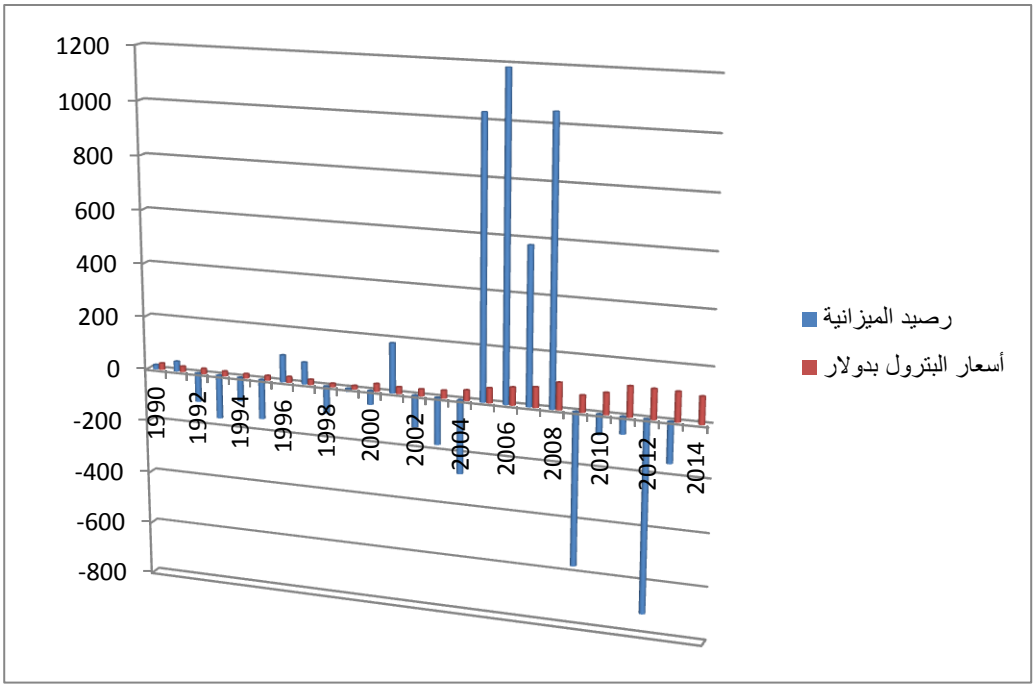

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد **على الملحق رقم (11)** .

نلاحظ أن الرصيد الميزانية قد عرف تحسنا في بداية التسعينات هذا كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، لتعود الموازنة العامة لتسجل عجزات مزمنة ومتكررة يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات العامة عن الإيرادات حيث زادت سرعة التوسع في الإنفاق العام هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الارتباط الكبير للميزانية بأسعار البترول قد ساهم هو الأخر في زيادة هذا العجز فقد قدرت نسبة الإيرادات الجبائية البترولية 64,89%و 65,81% سنوات 1992و 2002 على التوالي .

2– تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1990–2014

يمثل الشكل تطورات ميزان رأس المال الجزائري خلال الفترة، والذي سنوضحه كالآتي:

الشكل رقم (2–8) تطور ميزان رأس المال خلال الفترة 1990–2014

الوحدة مليار دولار أمريكي

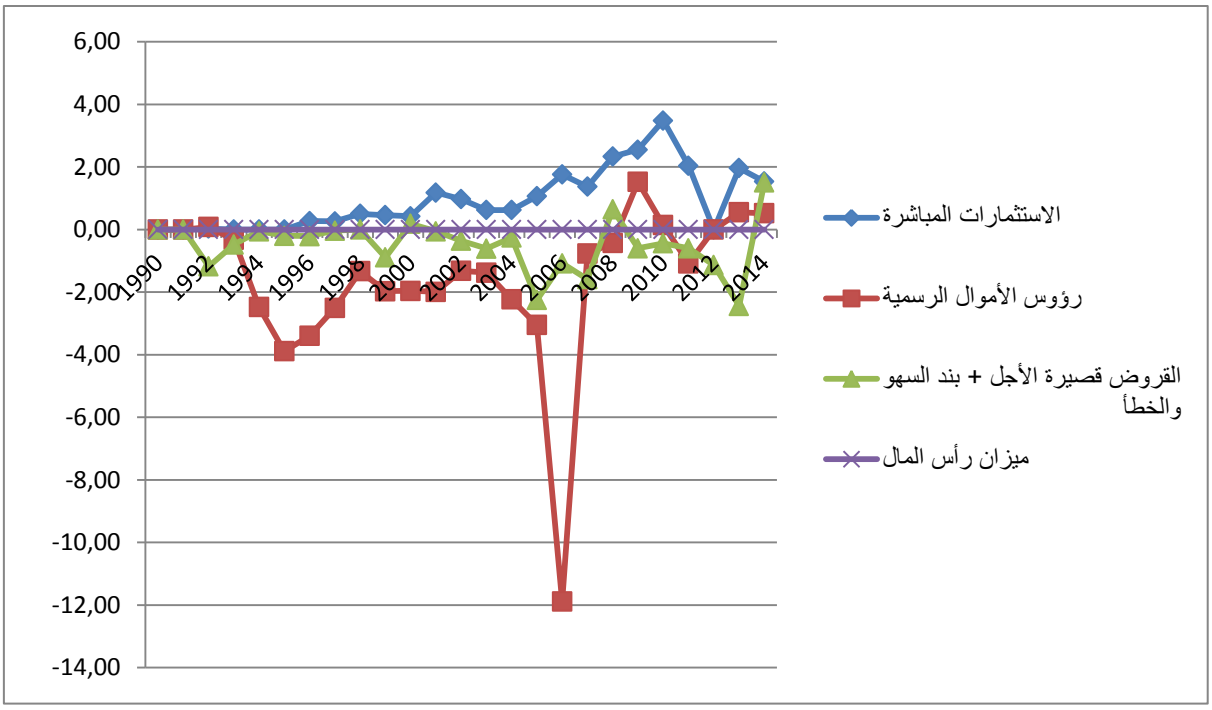

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات **الملحق رقم (12)** .

يلاحظ من الشكل أعلاه :

- بالنسبة لاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد كانت تدفقاتها ضعيفة خلال فترة كما أنها عرفت تذبذبا عديدة بالانخفاض والارتفاع فبعد أن كانت منعدمة سنوات (1993-1995) شهدت تحسنا في سنة 2001 بقيمة 1.18 مليار دولار أمريكي، ثم بدأت قيمة الاستثمارات بالارتفاع[1] بداية من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2010 بحوالي 3,48 مليار دولار أمريكي، ويعود هذا إلى التحفيزات والإصلاحات التي قامت بها الدولة خاصة فيما يتعلق بنظام الصرف وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تستهدف قطاع المحروقات .

- بالنسبة لرصيد رؤوس الأموال الرسمية فقد كان سالب خلال الفترة ما عدا سنوات 1992-2009-2010-2013 كما عرفت فترة (2004-2006) تضاعف قيمة العجز فقد بلغ سنة 2006 مامقداره 11,89 مليار دولار أمريكي و يعود ذلك إلى شروع الجزائر في تسديد ديونها الخارجية .

[1] - ويرجع الخبراء أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هاته المرحلة يخص فقط الجانب النقدي حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل استثماراتها على البنوك المحلية وذلك تجنبا لعملية الاستدانة، كما أن القوانين الجديدة التي فرضتها الجزائر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت هي الأخرى في تراجع حجم تلك الاستثمارات حيث تم سن قانون يقضي بإلزامية أن تكون في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية على الأقل بنسبة% 29 ، وفي نفس السياق فقد تم إقرار عدم ممارسة أنشطة الاستيراد التي يقوم بها الأجانب بغرض إعادة بيع الواردات إلا عن طريق شراكة يساهم فيها الطرف الجزائري.

– رصيد القروض قصيرة الأجل بالإضافة إلى بند السهو والخطأ عرف قيما سالبة في أغلب الفترة كان أقصاها في سنة 2005 بقيمة 2,25 مليار دولار أمريكي، كما سجل رصيدا معدوما سنة 1998، وموجبا سنوات 2000، 2008، 2014 .

على ضوء ذلك فان رصيد حساب رأس المال سجل قيم سالبة منذ بداية الفترة إلى غاية سنة 1998 بقيمة 0,83مليار دولار أمريكي، أما في الفترة ما بين 1999–2002 كان هنالك تحسن لكنه كان سالبا، وانطلاقا من سنة 2003 بدأ العجز في الزيادة بنسب كبيرة ومستمرة إلى غاية سنة 2006 حيث سجل أعلى قيمة له طول فترة الدراسة وصلت إلى 11.22 مليار دولار أمريكي يرجع ذلك إلى التسديدات المسبقة للديون الخارجية والذي تسبب في عجز بنود رؤوس الأموال الرسمية، ليحقق أحسن قيمة له في سنة 2009 بقيمة 3,46 مليار دولار أمريكي، تحسن رصيد الميزان بعد ذلك بتسجيل قيم موجبة ابتداء من 2008 إلى غاية 2011 وقد عرف تحسنا خلال سنة 2014 بقيمة ايجابية 3,554مليار دولار أمريكي رغم العجز الذي سجله كل من الحساب الجاري و ميزان المدفوعات .

3– تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990–2014

الشكل الموالي يوضح تطورات المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة .

الشكل رقم (2–9) تطور المديونية الخارجية و خدماتها في الجزائر خلال الفترة 1990–2014

الوحدة مليار دولار أمريكي

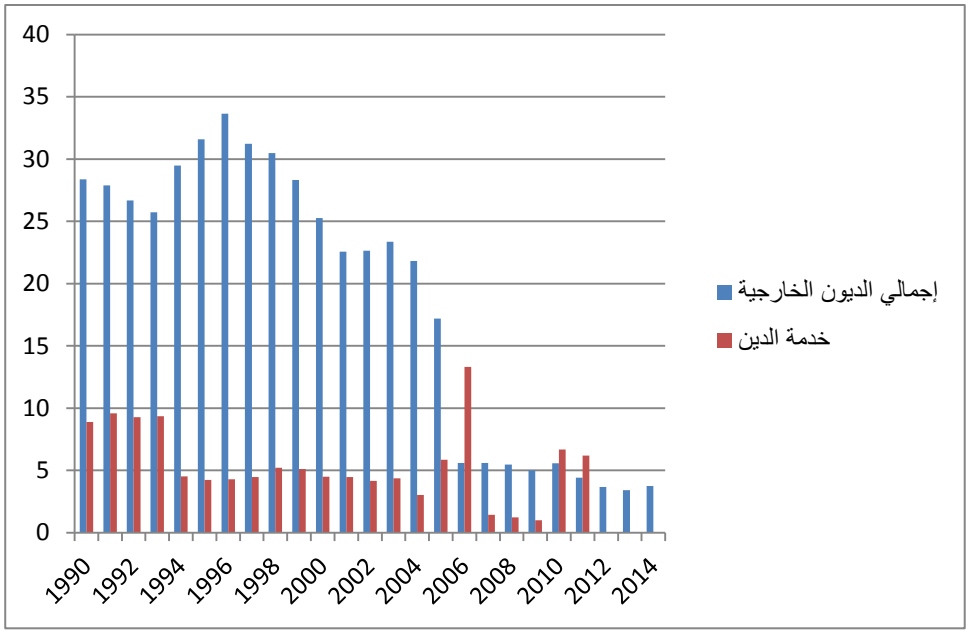

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات **الملحق (13)** .

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المديونية الخارجية في الجزائر قد مرت بعدة مراحل :

- الفترة 1990-1993: يلاحظ انخفاض محتشم لإجمالي الديون وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول ولجأت الجزائر خلال هاته الفترة إلى صندوق النقد الدولي 1991 وحصلت على 300 وحدة سحب خاصة بسب الوضعية الاقتصادية المتدهورة .

- الفترة 1994-1999: ارتفع إجمالي الديون مع بداية سنة 1994(29,48 مليار دولار أمريكي)، حيث لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وتحصلت على اثر ذلك على قرض ب260 مليون دولار وفق برنامج التصحيح الهيكلي لتعود حجم الديون الخارجية إلى الانخفاض بعد سنة 1997 لتحقق 31,22 مليار دولار أمريكي في الاتجاه التنازلي لما تلتها من السنوات، بعد عقد اتفاقيات إعادة الجدولة المبرمة مع نادي باريس (تأجيل سداد حوالي 50% من ديونها الخارجية بسبب إعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ونادي لندن وتقلص حجم المديونية الخارجية).

- الفترة 2000-2014 : بفضل تحسن أسعار البترول في السواق العالمية والذي أدى إلى تحسين الأوضاع المالية وتطور احتياطي الصرف للدولة خلال الفترة الانتعاش بعد سنة 2000، سجلت معدلات المديونية الخارجية للجزائر تحسنا ملحوظا رغم أن العجز الذي سجله ميزان المدفوعات سنة 2001 دفعها إلى الاقتراض مرة أخرى ليصل حجم المديونية سنة 2003 إلى 23,35 مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل باقي العملات وظهور الأورو كعملة منافسة في الأسواق الدولية، بحلول سنة 2006 شرعت

الجزائر في التسديد المسبق لديونها[1]، حيث تمكنت من تسديد مديونيتها كاملة مع نهاية 2006 . لتبقى تتراوح بين قيم 5,606 مليار دولار أمريكي سنة2007، إلى 3,735 مليار دولار أمريكي سنة 2014 .

الملاحظ أن المديونية الخارجية للجزائر قد تراجعت بشكل محسوس مع تحسن أسعار البترول في الساحة الدولية والذي أدى إلى تحسن الظرف المالي والتطور الاحتياطي النقدي .

فقد شرعت الجزائر بالاتفاق مع نادي باريس ونادي لندن في إبرام اتفاق التسديد المسبق لديونها في ماي 2006 و فق المخطط التالي:

الجدول رقم (2–7) برنامج التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية

الوحدة مليار دولار أمريكي

الدولة الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبالغ التسديد
فرنسا	11 أيار/ مايو 2006	1600
السويد		92
البرتغال	20 أيار/ مايو 2006	20
هولندا	22 أيار/ مايو 2006	45
بلجيكا	27 أيار/ مايو 2006	225
الدانيمارك	06 حزيران/ يونيو 2006	45,3
النمسا	21 حزيران/ يونيو 2006	369
الولايات المتحدة	15 حزيران/ يونيو 2006	625
كندا	24 حزيران/ يونيو 2006	255
اسبانيا	22 حزيران/ يونيو 2006	690
فلندا	27 حزيران/ يونيو 2006	11,8
النرويج		15,6
المملكة المتحدة	28 حزيران/ يونيو 2006	15,2

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على خالد أحميمة، مرجع سبق ذكره، ص 173 .

[1]– تقدمت الجزائر سنة 2006 لنادي باريس بطلب رسمي لمناقشة التسديد المسبق لجزء من الديون و الذي قدر ب 8 مليار دولار أمريكي، و أسفرت نتائج الاجتماع 2006/05/10 عن تسديد الجزائر مسبقا لما يعادل 6,54 مليار دولار، خلال الفترة جانفي–جوان 2006منها 4,27 مليار دولار من الديون لنادي باريس و 2,06 مليار دولار من الديون متعددة الأطراف .

استطاعت الجزائر تسديد جزء كبير من ديونها وهذا تباعا لارتفاع حجم ومستويات الاحتياطات النقدية الجزائرية حيث تم تشكيل احتياطات صرف معتبرة دخلت على إثرها الدولة في مرحلة الانتعاش الاقتصادي الذي توج بالبرامج التنموية بداية سنة 2001 . والجدول يلخص تطورات الاحتياطات النقدية .

الجدول رقم (2-10) تطور الاحتياطات الصرف الجزائري خلال الفترة 1990-2014

الوحدة مليار دولار أمريكي

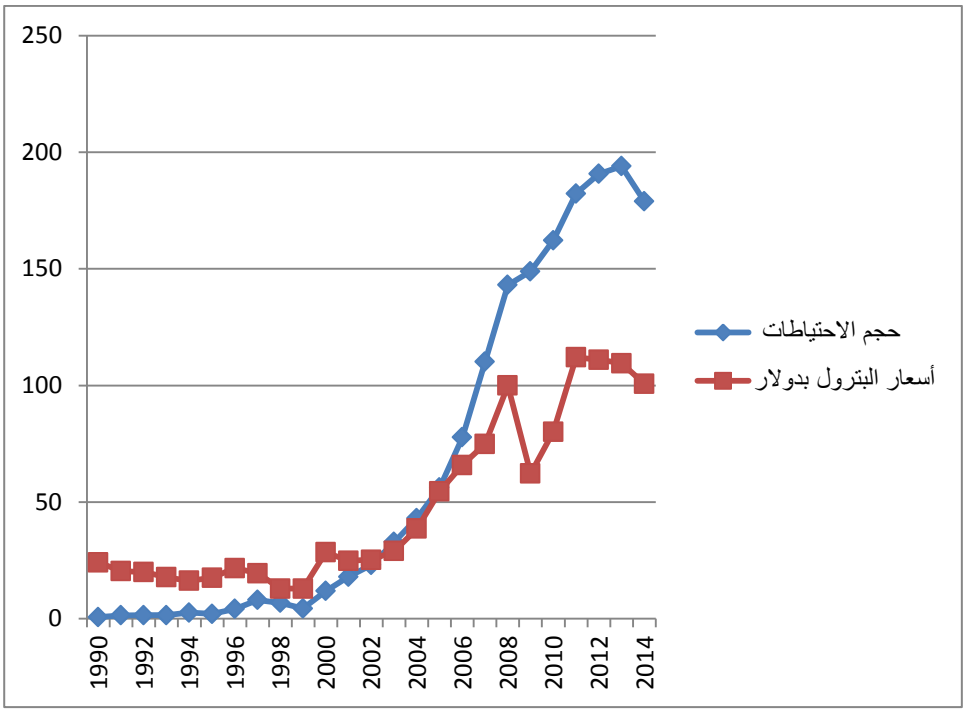

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (14) .

يلاحظ من خلال الشكل التزايد المستمر للاحتياطات الصرف الجزائرية فقد سجلت0,726 مليار دولار أمريكي سنة 1990 و 4,40 مليار دولار أمريكي سنة 1999، رغم أنها كانت تشكل تهديدا على الاقتصاد في بداية التسعينات كنتيجة لارتفاع المديونية الخارجية ولكن مع بداية الألفية عرفت الاحتياطات تحسنا كبيرا في حجم الاحتياطات فقد بلغت11,9 مليار دولار أمريكي سنة 2000 و كذا 194,012مليار دولار أمريكي سنة 2013، مما سمح للدولة بالتحكم في قيمة العملة و تقليص اللجوء إلى القروض لتمويل الاستيراد[1]، لتعرف تراجع سنة 2014 بقيمة 178,94 مليار دولار أمريكي نتيجة لتراجع أسعار البترول الذي سجل 100,77 دولار للبرميل . كما أن نسبة الاحتياطات إلى إجمالي المديونية تزايد باستمرار خلال الفترة وكذلك نسبة

[1]- و قد أشار محمد لكصاسي محفظ بنك الجزائر في تدخله أمام المجلس الشعبي الوطني حول التطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر- 2008، أن المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف قد تم بلوغه في الجزائر منذ 2001، في مواجهة أي أثر للصدمة خارجية مفاجئة محتملة، ص 67.

الاحتياطات إلى خدمة المديونية مما يدل على سلامة الاقتصاد الجزائري وتراجع عبئ المديونية فيه فنسبة الاحتياطيات إلى المديونية ارتفعت من 2,56 % سنة 1990 إلى 5712,96% سنة 2013 .

4- تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة 1990-2014

بعدما تم التطرق إلى تطورات الموازين الفرعية لميزان المدفوعات الجزائري فلا بد من التعرف على تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم(2-11) تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2014

الوحدة مليار دولار أمريكي

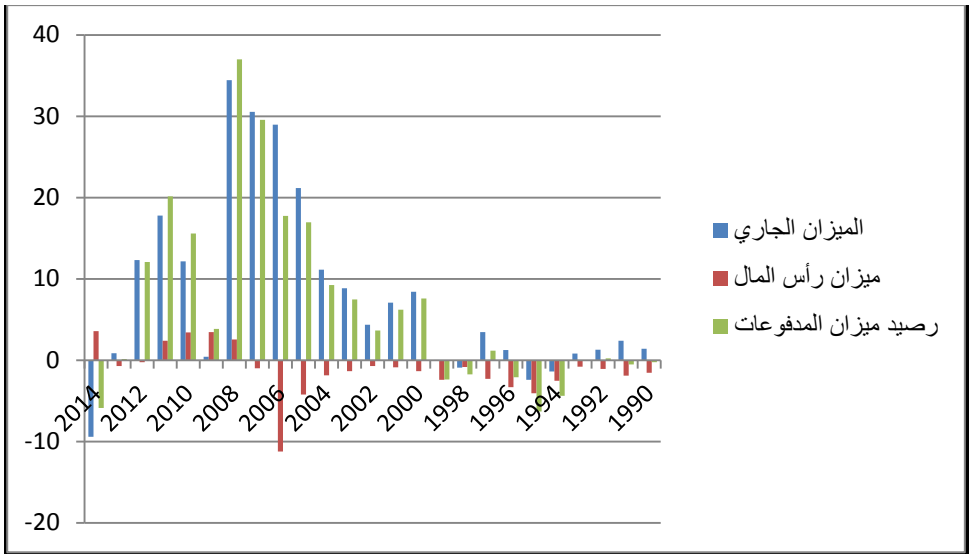

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (15) .

من خلال الجدول سوف نقسم التطورات إلى :

- الفترة 1990-1999 : نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد سجل رصيد سالبا خلال الفترة باستثناء السنوات الثلاثة 1991-1992-1997 يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات ويعتبر رصيد الميزان الجاري هو الذي حدد هاته القيم الموجبة وتعود حالة العجز في الميزان الإجمالي إلى حالة العجز في موازين الخدمات

- سجل رصيد الحساب الجاري عجزا سنوات 1995,1994 و1998 وفيما عدا ذلك فقد سجل رصيد موجبا دائما، حيث كان أقصاه سنة 2008 لينهار سنة 2009 متأثرا بانهيار قيمة الصادرات وكذا العجز في رصيد العمليات على الخدمات وعلى العموم عرف الحساب رصيدا إيجابا خلال فترة الدارسة وهو يرتبط ارتباطا كبيرا بتغير الميزان التجاري الذي يرتبط بدوره بالصادرات وخاصة صادرات المحروقات والتي ليست في غنى عن تغيرات أسعار النفط .

-الفترة 2000-2014 : سجل الميزان فائضا مستمرا منذ بداية سنة 2000 إلى نهاية الفترة و هذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري والذي تأثر بالارتفاع الجيد الأسعار المحروقات، أما ميزان رأس المال قد سجل رصيد موجبا سنة 2008 وهذا ساعد كثير في تخفيف الأثر الذي كان يحدثه العجز في هذا الميزان على الرصيد الكلي، سجل ميزان المدفوعات سنة 2009 انخفاضا قهريا (انخفض رصيده إلى أقل من الربع) ب 3,86 مليار دولار أمريكي بعد أن حقق سنة 2008 فائضا بقيمة 36,99 مليار دولار أمريكي بسبب الأزمة العالمية(أزمة الرهن العقاري)، ليعود إلى الارتفاع التدريجي بداية سنة 2010 بقيمة 15,58 مليار دولار أمريكي و هنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسات الانتعاش الاقتصادي إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 0,13 مليار دولار أمريكي و تليه سنة 2014 التي سجل فيها الميزان عجزا بقيمة 5،88 مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار البترول و ارتفاع قيمة الواردات .

5- المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1990-2014

من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (2-8) : المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1990-2014

سنوات	TC	TD	TE	DPIB	KDPIB	DEX	KDEX
1990	147,78%	20,97%	14,19%	45,92%	14,39%	218,98%	68,60%
1991	160,10%	26,64%	16,64%	59,70%	20,51%	224,12%	77,01%
1992	138,67%	23,44%	16,90%	54,32%	18,86%	231,71%	80,45%
1993	130,29%	20,41%	15,67%	50,43%	18,31%	247,07%	89,72%
1994	97,16%	20,97%	21,58%	69,53%	10,66%	331,61%	50,84%
1995	103,07%	24,73%	23,99%	74,99%	10,07%	303,27%	40,73%
1996	97,80%	18,96%	19,38%	71,73%	9,13%	378,40%	48,14%
1997	126,20%	21,29%	16,87%	64,77%	9,25%	304,29%	43,47%
1998	160,14%	28,67%	17,90%	63,22%	10,79%	220,48%	37,63%
1999	137,50%	25,35%	18,44%	58,25%	10,51%	229,79%	41,48%
2000	231,55%	39,51%	17,06%	46,09%	8,21%	116,67%	20,79%
2001	201,37%	34,90%	17,33%	41,26%	8,15%	118,23%	23,36%
2002	155,79%	33,00%	21,18%	39,93%	7,32%	121,00%	22,18%
2003	183,63%	36,08%	19,65%	34,44%	6,43%	95,46%	17,82%
2004	179,50%	37,82%	21,07%	25,61%	3,55%	67,72%	9,40%
2005	233,28%	45,07%	19,32%	16,72%	5,69%	37,10%	12,62%
2006	264,70%	46,99%	17,75%	4,81%	11,43%	10,24%	24,32%
2007	229,94%	44,85%	19,51%	4,15%	1,06%	9,25%	2,36%
2008	206,87%	45,93%	22,20%	3,19%	0,71%	6,94%	1,55%

2009	120,83%	24,68%	20,42%	2,97%	0,55%	12,02%	2,21%
2010	146,80%	35,22%	23,99%	3,43%	4,12%	9,74%	11,68%
2011	162,19%	37,87%	23,35%	2,29%	3,21%	6,04%	8,48%
2012	139,11%	34,47%	24,78%	1,77%		5,12%	
2013	117,69%	30,32%	25,76%	1,59%		5,25%	
2014	100,55%	30,60%	30,43%	1,90%		6,23%	

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجداول السابقة .

نلاحظ من الجدول :

- معدل التغطية : سجل هذا المعدل ما مقداره % 147,78 سنة 1990 ليعرف تزايدا مستمرا خلال فترة بمعدلات مرتفعة حيث تجاوزت 100% ماعدا سنوات 1994-1996 حيت سجل معدل 97,16% - 97,80% على التوالي، وبلغ أعلى نسبة له في سنة 2006 حوالي264,70% وهو ما يبين أن قيمة الصادرات تغطي أكثر من مرتين ونصف قيمة الواردات، أما في سنة 2009 فقد بلغ 120,83% وهو أقل من السنة السابقة ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار البترول على أثر الأزمة العالمية ليعود لارتفاع بعدها 139,11% سنة 2012، تجدر الإشارة إلى أن المعدل عرف انخفضا سنة 2014 ليسجل 100,55% .

- معدل التبعية : سجلت مؤشرات التبعية مقدار 20,97% بداية الفترة ليتراوح بين 18,96%و46,99% خلال الفترة وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري بقي مرتبطا بالخارج رغم الإصلاحات الاقتصادية المطبقة .

- معدل القدرة على التصدير: سجل سنة 1990 ما مقداره 14,19%، ليتراوح بين 15,67% سنة 1993- 30,43% سنة 2014 و عليه ترجع قدرة الدولة الجزائرية على التصدير إلى أسعار البترول في الساحة الدولية، باعتبار قطاع المحروقات يسيطر على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات .

- مؤشر نسبة الدين إلى PIB : سجل هذا المؤشر بداية الفترة 45,92% واستمرت هذه النسبة في الزيادة إلى سنة 1997 بمقدار 71,73% ليعاود الانخفاض بعدها ليسجل سنة 2006 (4,81%) و سنة 2014 (1,90%)، إن الانخفاض الذي عرفه هذا المؤشر يدل على أن الدولة قد قللت في اعتمادها على التمويل الخارجي من أجل عمليات التنمية داخل الاقتصاد الوطني كما استطاعت تقليص المديونية الخارجية .

- مؤشر خدمة الدين إلى PIB : سجل هذا المؤشر14,39% سنة 1990 ليعرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة و قد سجل 11,43سنة 2006 ، إن الانخفاض في هذا المؤشر يعكس انخفاض الموارد المالية المتاحة لخدمة الدين .

- مؤشر نسبة الدين إلى إجمالي الصادرات : سجل هذا المؤشر بداية الفترة ما مقداره 218% ليعرف تزايد إلى سنة 1999 و ينخفض بعدها ليسجل 6,23% بسنة 2014 و كنتيجة لتراجع حجم المديونية الخارجية للدولة .

- مؤشر خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات : سجل في بداية الفترة 68,60% ليرتفع إلى غاية سنة 2006 بمقدار24,32% ويعاود هو الأخر الانخفاض .

عرفت مؤشرات التوازن الخارجي الجزائري نتائج جيدة خلال هاته الفترة حيث كان لسياسات للإصلاحات الاقتصادية المنجزة من طرف الدولة والتحسن الملاحظ لأسعار المحروقات والتسديد المسبق للديون الخارجية الأثر البالغ في ذلك فقد تحسن مستوى الاحتياطي النقدي الهام وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار معدل سعر الصرف الحقيقي وتعمقت الإصلاحات الهيكلية .

المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية و ميزان المدفوعات

سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة و تحليل العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية و التوازن في ميزان المدفوعات

المطلب الأول: دراسة العلاقة بين المتغيرات و الإصلاحات الاقتصادية

لدراسة العلاقة بين متغيرين و ما إذا كان أحدهما يؤثر في الأخر لجأنا إلى دراسة العلاقة الأرتباطية بين المتغيرات محل الدراسة والمتمثلة في الصادرات- الواردات- الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبين الإصلاحات الاقتصادية، وكان هدفنا هو معرفة وإثبات وجود علاقة من عدمه بين الإصلاحات و المتغيرات المذكورة سابقا وإذا كانت هناك علاقة في أي اتجاه تكون عكسية أم تبادلية .

للقيام بهذا الاختبار و لدراسة العلاقة الأرتباطية بين المتغيرات تم الاعتماد على اختبار (ت) " T. test" للعينات المستقلة وهو أحد الاختبارات المعلمية الذي يعتمد على إجراء اختبارات يتم بها قياس مستوى انجاز

مجموعتين من المتغيرات لمهمة معينة تحت تأثير مجموعتين من الشروط أو بشكل أخر في ظل شرطين مختلفين وبتثبيت الشروط الأخرى[1] .

سنقوم بدراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية على المتغيرات للجزم بوجود الاختلاف من عدمه و نستخدم في هاته الحالة اختبار T لاختبار مدى معنوية (دلالة) الفرق بين المتوسطين للمتغيرات الدراسة عينات قبل الإصلاح وبعده .

يعتمد هذا الاختبار على فلسفة اختبارات الفروض الإحصائية و التي تكون الفرضية المراد اختبارها ليست فرضية التجربة بل عكسها وتسمى الفرضية العدمية H_0 (Null Hypothesis)، حيث أنه لو تمكن الاختبار من رفض الفرضية العدمية H_0 فإننا سوف نستنتج بالضرورة أن فرضية التجربة صحيحة (أي الفرضية البديلة صحيحة H_1) حيث [2] :

– إذا كانت قيمة p-value أكبر من 0,05 فإننا نقبل الفرضية العدميةH_0 و تكون النتيجة أن الاختبار غير معنوي not significant .

– إذا كانت قيمة p-value أقل من 0,05 فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 و تكون النتيجة أن الاختبار معنوي significant و ذلك بمستوى معنوية 0,05 .

– إذا كانت قيمة p-value أقل من 0,01 فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 و تكون النتيجة أن الاختبار معنوي significant و ذلك بمستوى معنوية 0,01 .

و لاستخدام اختبار "T Test " لعينتين مستقلتين و جب توفر الشروط التالية :

– كل فئة من المتغير النوعي حسب المتغير المتصل لها توزيع طبيعي .
– فئات المجتمع المختلفة متجانسة أي أن تباينها متساوي .
– المشاهدات أو القيم مستقلة .

عند عدم توفر أحد الشروط السابقة فان الاختبار "T Test " لا يصبح صالح للاستخدام للبيانات المراد دراستها ويلجأ إلى الاختبارات اللامعلمية و التي تعتبر أحد البدائل المطروحة للخروج من المشكلة .

[1] - محمود خالد عكاشة، **استخدام نظام spss في تحليل البيانات الإحصائية**، جامعة الأزهر، فلسطين، 2002، ص 220.
[2] - المرجع السابق، ص 221 .

ويحتوي نظام spss على مجموعة كبيرة من أوامر الاختبارات اللامعلمية، في قائمة الاختبارات اللامعلمية Nonparametric Tests وذلك في قائمة التحليل الإحصائي من القائمة الرئيسية، وتعتبر اختبارات الإشارة Sign وويلكوكسن Wilcoxon ومكنمارMcNemar ، اختبارات لامعلمية مناظرة لاختبار t للفرق بين متوسطين Paired Samples T Test للعينات المرتبطة بينما يعتبر اختبار مان ويتيMann-Whitney اختبارًا مناظرًا لاختبار t للفرق بين متوسطين في حالة العينات المستقلة Independent Samples T Test.[1]

تستخدم معظم الاختبارات اللامعلمية في حسابها مقاييس إحصائية مثل الوسيط Median والتي لا تتأثر بالقيم المتطرفة والشاذة وكذلك بالتواء توزيع البيانات[2] .

المطلب الثاني : نتائج دراسة اختبارات العلاقة بين المتغيرات و الإصلاحات

سنعرض في هذا المطلب مختلف النتائج التي تحصلنا عليها من اختبارات الدراسة التي سوف يتم مناقشتها وتحليلها .

لقد تم القيام بهذا الاختبار في الإطار الزمني المتفق عليه سابق (1970-2014) للمتغيرات و قد كانت النتائج كما يلي :

1- العلاقة بين الإصلاحات و الصادرات :

لنقوم بتحديد العلاقة بين الصادرات و الإصلاحات الاقتصادية، فإننا سوف نستخدم معطيات الملحق رقم (04) و الملحق رقم (09) فيما يخص الصادرات الجزائرية بتحديد الإطار الزمني و الذي يمتد من 1970 إلى 2014 أما الإصلاحات الاقتصادية والتي تعتبر متغير وهمي فقد أشرنا إليه وذلك بإعطائه القيمة واحد"1" قبل الإصلاحات(1970-1989) والقيمة "2" بعد الإصلاحات (1990-2014) حيث :

الفرضية الأولى :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الصادرات قبل وبعد الإصلاحات .

الفرضية الثانية:

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الصادرات قبل وبعد الإصلاحات .

قبل القيام بالاختبار "T Test " نتحقق من توافر شروطه :

[1] - المرجع السابق، ص 238.

[2] - عماد نشوان، **الدليل العملي لمقرر الإحصاء التطبيقي 5263**، جامعة القدس المفتوحة، 2005، ص 117

– حيث توافرت كل من البيانات كمية – العشوائية– الاستقلالية و عليه نقوم باختبار ما إذا كانت العينتين تتوزعان توزيعا طبيعيا .

و باستخدام برنامج $SPSS_{20}$ نجد :

الجدول رقم (2–9) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الصادرات

Tests de normalité

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	REF	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
EX	AVA-REF	.158	20	.200*	.928	20	.139
	APR-REF	.210	25	.006	.840	25	.001

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.
a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

الجدول يوضح اعتدالية المتغير الصادرات قبل وبعد الإصلاحات : حيث نلاحظ من اختبار شبيرو – ويليك أن مستوى المعنوية لاختبار تساوي 0.139 وهي أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية والذي يساوي 0.05 وهذا يعني أن العينة الصادرات قبل الإصلاح تتوزع توزيعا طبيعيا، بينما مستوى دلالة الاختبار لعينة الصادرات بعد الإصلاح تساوي 0.001 وهي اصغر من مستوى الدلالة للفرضية الصفرية والذي يساوي 0.05 وهذا يعني أن العينة لا تتوزع توزيعا طبيعيا و هذا ما يوضحه الملحق رقم (16) .

بما أن العينة الثانية من البيانات للصادرات لا تتوزع توزيعا طبيعيا إذن لم تتوفر شروط استخدام اختبار"T Test " لعينتين مستقلتين ومنه سنستخدم اختبار **مان –ويتني** .

تجدر الإشارة إلى أن ناتج اختبار مان–ويتني يتكون من جدولين الجدول الأول يصف العينات المدخلة والثاني يصف قيمة اختبار مان–ويتني .

الجدولين رقم (2–10) نتائج اختبار مان–وتني بين EX و REF

Rangs

	REF	N	Rang moyen :	Somme des rangs
EX	AVA-REF	20	13.05	261.00
	APR-REF	25	30.96	774.00
	Total	45		

Tests statistiques[a]

	EX
U de Mann-Whitney	51.000
W de Wilcoxon	261.000
Z	-4.545
Sig. asymptotique (bilatérale)	.000

a. Variable de regroupement : REF

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن قيمة اختبار مان ويتني مساوية ل 51 ومستوى دلالة الاختبار تساوي إلى صفر *Asymp. Sig. (2-tailed) =0 ,00* ، و بالنسبة لقبول أو رفض الفرضية الصفرية فمن الواضح أن قيمة مستوى دلالة الاختبار اصغر من مستوى دلالة قبول الفرضية الصفرية α=0،05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الصادرات قبل وبعد الإصلاحات. كما نلاحظ من جدول أن متوسط الرتب للعينة الأولى اقل من متوسط الرتب للعينة الثانية، ومنه أداء الصادرات بعد الإصلاحات الاقتصادية عرف فعالية أكبر منه قبله، وأن التغيير الذي حدث في الصادرات يفسر جزء منه بالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدولة الجزائرية في فترة التسعينات .

2– العلاقة بين الإصلاحات و الواردات :

لنقوم بتحديد العلاقة بين الواردات والإصلاحات الاقتصادية فإننا سوف نستخدم معطيات الملحق رقم (04) والملحق رقم (09) فيما يخص الواردات الجزائرية بتحديد الإطار الزمني و الذي يمتد من 1970 إلى 2014 أما الإصلاحات الاقتصادية والتي تعتبر متغير وهمي فقد أشرنا إليه و ذلك بإعطائه القيمة واحد"1" قبل الإصلاحات(1970–1989) والقيمة "2" بعد الإصلاحات (1990–2014) حيث :

الفرضية الأولى :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الواردات قبل وبعد الإصلاحات .

الفرضية الثانية:

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الواردات قبل وبعد الإصلاحات .

قبل القيام بالاختبار "T Test " نتحقق من توافر شروطه :

– حيث توافرت كل من : البيانات كمية – العشوائية– الاستقلالية عليه نقوم باختبار ما إذا كانت العينتين تتوزعان توزيعا طبيعيا .

باستخدام برنامج $SPSS_{20}$ نجد :

الجدول رقم (2–11) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الواردات

Tests de normalité

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	REF	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
IM	AVA-REF	.150	20	.200*	.889	20	.026
	APR-REF	. 291	25	.000	. 795	25	.000

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.
a. Correction de signification de Lilliefors

الجدول يوضح اعتدالية المتغير الواردات قبل وبعد الإصلاحات : حيث نلاحظ من اختبار شبيرو – ويليك أن مستوى المعنوية لاختبار تساوي 0.026 وهي أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية والذي يساوي 0.05 وهذا يعني أن العينة الصادرات قبل الإصلاح تتوزع توزيعا طبيعيا، بينما مستوى دلالة الاختبار لعينة الصادرات بعد الإصلاح تساوي 0.00 وهي اصغر من مستوى الدلالة للفرضية الصفرية والذي يساوي 0.05 وهذا يعني أن العينة لا تتوزع توزيعا طبيعيا و هذا ما يوضحه كل من الملحق رقم (17) .

بما أن العينة الثانية من البيانات للواردات لا تتوزع توزيعا طبيعيا إذن لم تتوفر شروط استخدام اختبار"T Test " لعينتين مستقلتين ومنه سنستخدم اختبار **مان –ويتني** .

الجدولين رقم (2–12) نتائج اختبار مان–وتني بينIM و REF

Rangs

	REF	N	Rang moyen :	Somme des rangs
IM	AVA-REF	20	15.40	308.00
	APR-REF	25	29.08	727.00
	Total	45		

Tests statistiques[a]

	IM
U de Mann-Whitney	98.000
W de Wilcoxon	308.000
Z	-3.472
Sig. asymptotique (bilatérale)	.001

a. Variable de regroupement : REF

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن قيمة اختبار مان ويتني مساوية ل 98 ومستوى دلالة الاختبار تساوي إلى صفر ,001 =0 Asymp. Sig. (2-tailed) ، وبالنسبة لقبول أو رفض الفرضية الصفرية فمن الواضح أن قيمة مستوى دلالة الاختبار اصغر من مستوى دلالة قبول الفرضية الصفرية α=0،05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الواردات قبل وبعد الإصلاحات. كما نلاحظ من جدول أن متوسط الرتب للعينة الأولى اقل من متوسط الرتب للعينة الثانية، ومنه أداء الصادرات بعد الإصلاحات الاقتصادية عرف فعالية أكبر منه قبله وأن التغيير الذي حدث في الواردات يفسر جزء منه بالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدولة الجزائرية .

3– العلاقة بين الإصلاحات و الميزان التجاري :

لنقوم بتحديد العلاقة بين الميزان التجاري والإصلاحات الاقتصادية، فإننا سوف نستخدم معطيات الملحق رقم (04) والملحق رقم (09) فيما يخص الميزان التجاري بتحديد الإطار الزمني والذي يمتد من 1970 إلى 2014، أما الإصلاحات الاقتصادية والتي تعتبر متغير وهمي فقد أشرنا إليه و ذلك بإعطائه القيمة واحد"1" قبل الإصلاحات(1970–1989) والقيمة "2" بعد الإصلاحات (1990–2014) حيث :

الفرضية الأولى :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رصيد الميزان التجاري قبل وبعد الإصلاحات .

الفرضية الثانية:

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رصيد الميزان التجاري قبل وبعد الإصلاحات .

قبل القيام بالاختبار "T Test " نتحقق من توافر شروطه :

–حيث توافرت كل من : البيانات كمية – العشوائية– الاستقلالية عليه نقوم باختبار ما إذا كانت العينتين تتوزعان توزيعا طبيعيا .

باستخدام برنامج $SPSS_{20}$ نجد :

الجدول رقم (2–13) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الميزان التجاري

Tests de normalité

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	REF	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
BC	AVA-REF	.167	20	.146	.944	20	.288
	APR-REF	.179	25	.038	.857	25	.002

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر : مخرجات برنامج spss

الجدول يوضح اعتدالية المتغير رصيد الميزان التجاري قبل وبعد الإصلاحات : حيث نلاحظ من اختبار شبيرو – ويليك أن مستوى المعنوية لاختبار تساوي 0.288 وهي أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية والذي يساوي 0.05 هذا يعني أن العينة الصادرات قبل الإصلاح تتوزع توزيعا طبيعيا، بينما مستوى دلالة الاختبار لعينة الصادرات بعد الإصلاح تساوي 0.02 وهي اصغر من مستوى الدلالة للفرضية الصفرية، الذي يساوي 0.05 هذا يعني أن العينة لا تتوزع توزيعا طبيعيا كما يوضح الملحق رقم (18) .

بما أن العينة الثانية من البيانات للواردات لا تتوزع توزيعا طبيعيا إذن لم تتوفر شروط استخدام اختبار"T Test " لعينتين مستقلتين ومنه سنستخدم اختبار **مان –ويتني** .

الجدولين رقم (2–14) نتائج اختبار مان–وتني بين BT و REFS

Rangs

	REF	N	Rang moyen :	Somme des rangs
BT	**AVA-REF**	20	12.70	254.00
	APR-REF	25	31.24	781.00
	Total	45		

Tests statistiques[a]

	BC
U de Mann-Whitney	44.000
W de Wilcoxon	254.000
Z	-4.705
Sig. asymptotique (bilatérale)	.000

a. Variable de regroupement : REF

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن قيمة اختبار مان ويتني مساوية ل44 ومستوى دلالة الاختبار تساوي إلى صفر ,000 =0 (2-tailed) .Asymp. Sig ، بالنسبة لقبول أو رفض الفرضية الصفرية فمن الواضح أن قيمة مستوى دلالة الاختبار اصغر من مستوى دلالة قبول الفرضية الصفرية α=0،05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رصيد الميزان التجاري قبل وبعد الإصلاحات .

كما نلاحظ من جدول أن متوسط الرتب للعينة الثانية أكبر من متوسط الرتب للعينة الأولى ومنه فرصيد الميزان التجاري بعد الإصلاحات الاقتصادية عرف تحسنا كبيرا قبله، وأن التغيير الذي حدث في الرصيد يفسر جزء كبير منه بالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدولة الجزائرية في فترة التسعينات .

4– العلاقة بين الإصلاحات و الميزان المدفوعات :

لنقوم بتحديد العلاقة بين الميزان المدفوعات والإصلاحات الاقتصادية فإننا سوف نستخدم معطيات الجدول رقم (2–2) و الملحق رقم (15) فيما يخص الميزان المدفوعات بتحديد الإطار الزمني والذي يمتد من 1970 إلى

2014، أما الإصلاحات الاقتصادية و التي تعتبر متغير وهمي فقد أشرنا إليه وذلك بإعطائه القيمة واحد"1" قبل الإصلاحات(1970–1989) و القيمة "2" بعد الإصلاحات (1990–2014) حيث :

الفرضية الأولى :

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رصيد الميزان المدفوعات قبل وبعد الإصلاحات .

الفرضية الأولى :

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رصيد الميزان المدفوعات قبل وبعد الإصلاحات .

قبل القيام بالاختبار "T Test " نتحقق من توافر شروطه :

– حيث توافرت كل من : البيانات كمية – العشوائية– الاستقلالية عليه نقوم باختبار ما إذا كانت العينتين تتوزعان توزيعا طبيعيا .

باستخدام برنامج $SPSS_{20}$ نجد :

الجدول رقم (2–15) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الميزان المدفوعات

Tests de normalité

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	REF	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
BP	AVA-REF	.183	20	.079	.946	20	.315
	APR-REF	.169	25	.064	.884	25	.009

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

الجدول يوضح اعتدالية المتغير رصيد الميزان التجاري قبل وبعد الإصلاحات : حيث نلاحظ من اختبار اختبار Kolmogorov-Smirnov أن مستوى المعنوية لاختبار تساوي 0.79 وهي أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية والذي يساوي 0.05 وهذا يعني أن العينة الميزان المدفوعات قبل الإصلاح تتوزع توزيعا طبيعيا، ومستوى دلالة الاختبار لعينة الميزان المدفوعات بعد الإصلاح تساوي 0.64 وهي اكبر من مستوى الدلالة للفرضية الصفرية والذي يساوي 0.05 وهذا يعني أن العينة تتوزع توزيعا طبيعيا، وهذا ما يوضحه كل من الملحق 12– 13 عليه سوف نطبق اختبار "T Test " .

الجدول رقم (2–16) نتائج اختبار T Test بين BP و REF

Statistiques de groupe

	REF	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
BP	AVA-REF	20	-.0525	.81960	.18327
	APR-REF	25	6.5972	11.03446	2.20689

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
BP	Hypothèse de variances égales	27.342	.000	-2.683	43	.010	-6.64970	2.47851	-11.64809	-1.65131
	Hypothèse de variances inégales			-3.003	24.331	.006	-6.64970	2.21449	-11.21690	-2.08250

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

من الجدولين نلاحظ :

F= 27,342 عند مستوى دلالة sig= 0,00 عليه نرفض H_0 ونقبل H_1 ، وباستخدام السطر الثاني لاختبار نلاحظ T= -3,003 عند مستوى معنوية (0,006-) وهي أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05 وهذا أيضا يثبت رفض الفرضية الصفرية، و نستخلص منه فان رصيد الميزان المدفوعات بعد الإصلاحات الاقتصادية عرف تحسنا كبيرا قبله وأن التغيير الذي حدث في الرصيد يفسر جزء كبير منه بالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدولة الجزائرية بداية فترة التسعينات .

خاتمة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل مختلف التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970الى 2014 إضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والتوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال ذلك اتضح أن وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر مرت بعدة تطورات خلال فترة الدراسة حيث عرف ميزان المدفوعات خلال الفترة 1970-1989 تدهورا مستمرا و يعود ذلك إلى العجز في الميزان الجاري وهشاشة المبادلات الخارجية وانخفاض أسعار البترول وتراكم الديون وخدمات الديون، كما برزت الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد و ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، أما الفترة 1990-2014 عاد ميزان المدفوعات إلى التوازن ليحقق نتائج جيدة على مستوى موازين الجاري ورأس المال وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية .

فقد أثبتت نتائج الاختبارات مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر على ميزان مدفوعاتها حيث أدت إلى تحسن ميزان المدفوعات واستطاعت إعادة التوازنات الاقتصادية الخارجية للدولة كما مهدت لدخول الجزائر إلى الألفية الثالثة بانتعاش اقتصادي كبير، ولكن على الرغم من جهود الإصلاح التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل تنويع هيكلها الإنتاجي والتصديري ومن فترة الدراسة التي تعتبر طويلة نسبيا إلى أن السلوك العام للصادرات و الواردات لم يتأثر بالتغيرات الحاصلة فقد بقيت الواردات الجزائرية تتميز بنفس الخصائص تقريبا في بنيتها السلعية وبقية قطاع المحروقات مهيمن على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات .

خاتمة عامة :

استهدف بحثنا الإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة الكشف عن العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وميزان المدفوعات بغية معرفة الأثر الذي أحدثته هاته الأخيرة على مستوى التوازنات الخارجية، بناءا على الأهداف المسطرة وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعة تم تقسيم البحث إلى فصلين .

قدمنا في الفصل الأول التحليل النظري للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم العامة لميزان المدفوعات وتحليل ظاهرة الخلل والتوازن داخلة، كما تمت الإشارة إلى تطورات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال خلال الفترة المدروسة على مستوى التوازنات الخارجية، واتضح أن الجزائر قد عايشت تحولات جذرية على الصعيد السياسي والاقتصادي منذ الاستقلال وتعتبر سنة 1986 العقبة التي أعلنت عن ميلاد إصلاحات اقتصادية وهيكلية جديدة في الاقتصاد الجزائري، كما أشرنا إلى الدراسات السابقة التي تطرق إليها سابقينا .

أما في الفصل الثاني فأشرنا فيه إلى متغيرات الدراسة وتطوراتها خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، من خلال عرض مراحل تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري تحليل الموازين الفرعية والمؤشرات الاقتصادية التابعة له خلال سنوات الدراسة والتي امتدت على مرحلتين، المرحلة الأولى قبل الإصلاحات الاقتصادية والتي تمتد من 1970-1989 عرفت فيها الجزائر تبني النظام الاشتراكي القائم على المخططات التنموية، والمرحلة الثانية بعد الإصلاحات الاقتصادية التي تلت عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، بالإضافة إلى النموذج المستخدم في الدراسة . و استخلصنا جملة من النتائج وهي :

تمتلك الجزائر قدرات هائلة تمكنها من التخلص من التبعية للقطاع المحروقات وتعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر والأمل لتستطيع الخروج الفعلي وتجنب تعرضها للصدمات النفطية .

لقد كان للإصلاحات التي اتخذتها الجزائر منذ بداية التسعينات الأثر البالغ في إحداث التوازنات الخارجية للدولة إذ أنها عززت خيار الخروج من الاختلالات التي عانى منها ميزان المدفوعات الجزائري .

أن توازن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتمد أساسا على مداخيل المحروقات وقد أثبتت أزمة 1986 ذلك فقد سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له مقارنة مع السنوات الأخرى غير أن تدقيق النظر في النتائج وضح أن الميزان التجاري لم يسجل عجزا بل سجل فائض في اتجاه التنازلي و عليه فيمكن القول إن وجود العجز في ميزان المدفوعات راجع أساسا إلى العجز المسجل في الحساب الرأسمالي .

إن تحس وضعية المالية للدولة وتراكم احتياطات الصرف سمح لها خلال السنوات الأخيرة بإطلاق برنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي .

نتائج اختبار الفرضيات :

أثبتت الدراسة أن سلوك ميزان المدفوعات الجزائري قد تغير خلال فترة الدراسة فخلال الفترة الممتدة من 1970-1989 عرف الميزان الجاري وميزان رأس المال عجزات مستمرة وسجلت المؤشرات الاقتصادية نتائج سلبية فتزايدت المديونية الخارجية وخدمات الدين مع عجز مزمن لميزانية الدولة . ومع بداية التسعينات وخلال الفترة 1990-2014 تحسنت مؤشرات الاقتصادية و تراجعت المديونية الخارجية بسجل الموازين الفرعية لميزان المدفوعات فوائض ايجابية بداية بتضاعف صادرات المحروقات .

بالنسبة للفرضية الأولى توجد علاقة ارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، فقد اثبت الاختبارات صحة هذه الفرضية ويعود سبب ذلك إلى تبيان التحسن الذي عرفه رصيد ميزان المدفوعات والمؤشرات التابعة له بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية .

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تفرض وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ميزان المدفوعات قبل الإصلاحات الاقتصادية وميزان المدفوعات بعد الإصلاحات الاقتصادية، فقد أثبتت اختبارات النتائج صحة هذه الفرضية وذلك من خلال اختبار t المقارنة بين ماسجلته مؤشرات ميزان المدفوعات قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية .

التوصيات و الاقتراحات :

– ضرورة انتقال الاقتصاد الجزائري من بنية الأحادية الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي فالجزائر دولة تمتلك موقعا جغرافيا بإمكانيات هائلة تستطيع من خلالها تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات .

– يجب على الدولة تسيير الإيرادات الخاصة بقطاع المحروقات بعقلانية أكثر بما يضمن لها على المدى البعيد والمتوسط إمكانية الخروج من دائرة النفط .

– يجب تنفيذ سياسات اقتصادية في الجزائر ضمن استراتيجيات تعمل على تحقيق التوازنات الخارجية والداخلية على حد سواء فإهمال جوانب التنمية الاقتصادية الداخلية على المدى الطويل سوف يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد وعودة الاختلالات الخارجية المبنية على أسس الاقتصاد الريعي .

– الإسراع في استكمال مسار المشاريع التنموية و الاهتمام بالجوانب الاقتصادية في القطاعات المهملة كالقطاع الزراعي القادر وحده على المجابهة و هذا ما سوف تثبته السنوات اللاحقة .

– الاستمرار في دعم الشراكة الأجنبية وتوفير جميع الشروط الداعمة لذلك مع التركيز على الاستثمار الأجنبي .

أولا : باللغة العربية

الكتب :

1– أمين صيد، **سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 2013 .

2– رائد عبد الخالق عبد الله، خالد أحمد فرحان ، عباس خضير الجنابي، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2012 .

3– زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 .

4– سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري– محاولتان من أجل التنمية(1962–1989، 1990–2005)**، دار الكتاب، 2009 .

5–سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان، الأردن، 2011 .

6– السيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2009.

7– عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي**، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012

8– عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد و المجتمع و السياسة)**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الاولى، 2004.

9– – عبد الغني دادن، **ميزان المدفوعات**، مطبوعة 25، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010

10– عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي– النظرية و السياسات–**، دار الفكر، عمان– الأردن، ط1، 2011.

11– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

12– عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي و سياسات الإصلاح الاقتصادي– تجارب عربية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

13– علي حافظ منصور، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة النهضة الشرق، 1990 .

14– عماد نشوان، **الدليل العملي لمقرر الإحصاء التطبيقي 5263**، جامعة القدس المفتوحة، 2005 .

15– علي عبد الفتاح أبوشرار، **الاقتصاد الدولي**، نظريات و سياسات، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

16– فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ط1، عمان، الأردن ، 2004 .

17–كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الدولية و التمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003

18–محمود خالد عكاشة، **استخدام نظام spss في تحليل البيانات الإحصائية**، جامعة الأزهر، فلسطين، 2002 .

19– منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي،الدار المصرية اللبنانية**،1997.

20– موسى سعيد مطر و آخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008 .

21– شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق، صالح طارق الزرقان، عبد الله يوسف سعادة، **التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية**،دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان،ط1، 2012

22– نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، دار البيضاء ، الجزائر، ط01، 2011 .

23– وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي–دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

البحوث الجامعية:

24– احمد التيجاني هيشر، **دراسة و تحليل أداء قطاع مواد البناء في الجزائر خلال الفترة : 1974–2007**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص النمدجة الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010.

25– إيمان زوين، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص: التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

26– جمال حودمويسة، **التحولات المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية و المتغيرات الدولية**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

27– حسيبة لعزازي، **دور و فعالية السياسة النقدية في التتوازن الخارجي– دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر3، 2010-2011

28– حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري–قسنطينة، 2005/2004 .

29– خالد أحميمة ،**أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة**2005-2011 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص : اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة،2012-2013

30– خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و أثره على ميزان**

المدفوعات (198562008) –دراسة مقارنة–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة مسيلة، 2011-2012 .

31– برايس خليفة، **دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970–2010م**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، 2013.

32– راضية بن زيان، **دراسة قياسية و اقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري و ميزان المدفوعات في الجزائر 1970–1999**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2001-2002

33– سعاد مهمائي،**تأثير برامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا، جامعة باتنة، 2009

34– سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، تخصص تقنيات كمية، 2010.

35–عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، تخصص مالية دولية،2011-2012.

36–عبد الحميد حمشة ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي،

37–عبد الله منصوري، **السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير مفتوح**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006

38– عتيقة وصاف،**آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر(1999–2009)**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014 .

39– علي عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية. حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 . 2003

40– عليين قدور، **دراسة أثر تغيرات أسعار الصرف على النموذج الكلي–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير ، المركز الجامعي مولاي الطاهر-سعيدة، 2004-2005.

41– فوزية خلوط، **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر –** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2003-2004 .

42–ليلى بن عاشور، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة – دراسةميدانية على مستوى الجزائر العاصمة –**مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، 2008

43–بربري محمد الأمين، **سياسة التحرير التدريجي للدينار الجزائري و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990–2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2004-2005.

44– محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية و قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015

45– دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990–2004**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005.

46– معين علي سيف الهويش، **محددات رصيد ميزان المدفوعات في المملكة العربية السعودية في الفترة** 1970-2009م **–دراسة قياسية**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص إدارة أعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،1432-1433هـ

47– موسى بوشنب، **إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي"حالة الجزائر 1990 أفاق 2009**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،2009-2010 .

48– ناهض قاسم القدرة، **اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه و طرق علاجه** ، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013 .

49– نورة محمدي، **دراسة تحليلة لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع دراسات اقتصادية 2006، جامعة ورقلة .

50– يوسف عبد الباقي، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جوان 2001.

المقالات و الملتقيات :

51– بغداد كربالي ، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.

52– بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2010**، مداخلة متعلقة بالملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة .

53- بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، **السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990–2006)**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الشلف، 2008

54- جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث،ورقلة، العدد 11، 2012 .

55– سمية زيرار وبشير الزعبي و طالب عوض، **أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970–2004 م**، مقالة في عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية. دراسات العلوم الإدارية، المجّلد 36 ، العدد2، 2009 .

56– عبد الحق عتروس، محمد دهان، **أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري**، أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، جوان، 2009

57– مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، 21/20 أفريل، 2004، المركز الجامعي بشار.

58– فريدة عزازي، **أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري–دراسة قياسية اقتصادية1970 –2006**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 04، 2010 .

59–كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 7، جامعة بسكرة، 2010.

60– محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012

61– محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2012 .

62– مدني بن شهرة، **سياسات العديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 18، 2005، مصطفى محمد عبد الله، تصحيح ميزان المدفوعات –دراسة تحليلية لتجربة السودان 1970-2009، مجلة المصرفي العدد58، 2010.

63– نبيل فليح،**دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر200–2010**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12،بسكرة، ديسمبر 2012.

التقارير :

64- صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات و وضع الاستثمار الدولي**، ط6، 2009 .

65– علي عبد الرضا حمودي العميد، **المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات**، البنك المركزي العراقي– المديرية العامة للإحصاء والأبحاث .

66– محمد لكساصي محافظ بنك الجزائر، **التطورات الاقتصادية للبنك سنة 2012** و عناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، سنة 2013.

67– وليد عيدي عبد النبي، **ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي**، البنك المركزي العراقي– المديرية العامة للإحصاء والأبحاث .

69– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

: Ouvrages

-Bernard Guillochon et Annie Kawecki**, Économie internationale(commerce et macroéonomie)**, DUNOD, Paris, 2009. 70

- François coulombet Jean Longatte et Pascal Vanhove , **ÉCONOMIE(manuel et applications)**, DUNOD, Paris, 2013. 71

-Jean-Louis Mucchielli Thierry Mayer, **ÉCONOMIE INTERNATIONALE**, Editios Dalloz, Paris, 2005 72

-Paula Samuelson, Williamd Nordhaus, **Économie-Taux de change et systéme financier international**, paris,2005 73

-Poul krugman , Maurice Obstfeld, Marc Melitz**, Économie international**, publié par pearson Education, France, paris, 2012 . 74

:Thèses et mémoires

- Abdel-Madjid Djenane, **REFORMES ECONOMIQUES ET AGRICULTURE EN ALGERIE,** These POUR L'OBTENTION DU GRADE 75

DE DOCTEUR D'ETAT ES SCIENCES ECONOMIQUES, UNIVERSITE FERHAT ABBAS – SETIF, 1997.

- Achour Tani Yamna**, L'analyse de la croissance économique en Algérie**, 76 These De Doctorat en Sciences, Option : Finances Publiques, Université Abou Belkr Belkaid, Tlemcen, 2014 .These De Doctorat en Sciences, Option : Finances Publiques, Université Abou Belkr Belkaid, Tlemcen, 2014 .

L'obstacle politique aux réformes économiques en - Mourad OUCHICHI,77 **Algérie**, Thèse de doctorat en Science Politique, Université Lumière Lyon 2, 26 mai 2011

- Nouara Kaid, **Le système de santé algérien entre efficacité et équité-essai** 78 **d'évaluation à travers la santé des enfants enquête dans la wilaya de Béjaïa**. THESE pour Le Doctorat D'Eatet Sciences En SCIENCES Eéconomiques, UNIVERSITE D'ALGER.

Articles :

- Ashok Parikh, Corneliu Stirbu, **Relationship between Trade** 79 **Liberalisation, Economic Growth and Trade Balance: An Econometric Investigation**, HWWA Discussion Paper 282, Hamburg Institute of Internationa Economics **2004 .**

- Amine Belaicha et Abdeldjellil Bouzidi, Daniel Labaronne, **Crise** 80 **financière internationale, Ralentissement économique mondial et Effets sur les économies euro-maghrébines Une fonds d'investissement d'etat pour Algérie approche institutionnelle et confrontation au modèle traditionnel dés fonds souverains,** faculté des Sciences Economiques Gestion et des Sciences de Commerciale, collogue international, Université de Béjaia

- ANTHONY P. THIRLWALL, **Balance of payments constrained growth** 81 **models: history and overview**, PSL Quarterly Review, vol. 64 n. 259 (2011), p315, lectronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2049740

82- Carlos A. Végh, **Payements the Balance of The Monetary Approach to** Chapter 6,University of Maryland and NBER August 2012.

83- Grégory Vanel**, La balance des paiements américaine revisitée, Mesure et démesure de l'hégémonie financière américaine,** Université du Québec à Montréal GROUPE DE RECHERCHE SUR L'INTEGRATION

84- E.J. van der Merwe**, The Use of Balance of Payments Statistics in the Determination of Monetary and Fiscal Policy, Prepared by the South African Reserve Bank,** Fifteenth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payments Statistics Canberra, Australia, October 21–25, 2002.

85- Jin Zhongxia**, The Dynamics of Real Interest Rate, Real Exchange Rates and the Balance of Payments in China: 1980-2002**, IMF Working Paper Office of Executive Directors, International Monetary Fund, 2003, wp /03 /67) .

86- Achour Tani Yamna**, L'analyse de la croissance économique en Algérie,**

87- Koichi Haji and Junichi Kumagai **, The Changing Structure of Japan's Balance of Payments—Implications of the Shrinking Trade Surplus in Goods and Services, Economic Research Group, 02/07/15**

88- Mohamed Elmoubarek et Fatiha Daoud**, La contribution des finances publiques dans le développement de l'économie algérienne, REVUE des Sciences Economiques Gestion et des Sciences de Commerciale, n° 11, 2014**

98- SAFA Alain, Hilmi Nathalie, CEMAFI, Messaoud Zemour, **L'impact des flux financiers et monétaires sur l'équilibre des balances des paiements des pays MEN,** Université de Nice et Université de Batna, Algérie

90- Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede**, BALANCE OF PAYMENTS ADJUSTMENT: THE WEST AFRICAN - MONETARY ZONE EXPERIENCE,** Vol. 10, No.2,Journal of Monetary and Economic Integration

91- Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede **, BALANCE OF PAYMENTS ADJUSTMENT: THE WEST AFRICAN - MONETARY ZONE EXPERIENCE,** Vol. 10, No.2,Journal of Monetary and Economic Integration

Rapports :

92- Bulletin statistique trimestriel , N001, septembre 2007, Bank of Alegria.

93-Economic statistics bulletin of Arab countries , Arab Monetary Fund, Issue 31,2011.

94- Bulletin statistique de la Bank d' Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des pimentes 1992-2011 hors série, juin 2012.

95- Evolution Economique et Monétaire en Algérie en Algérie, juillet, 2013

96- Bulletin statistique trimestriel , N005, mars 2014, Bank of Alegria.

الملحق رقم 01 : محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة مليار دج

طبيعة الأعمال	رخص البرامج				مخصص رخص البرامج %
	2001	2002	2003	2004	
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	–	–	8,6
الدعم المباشر للفلاحة و الصيد البحري	10,6	20 ,3	22,5	12	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3	21,7
الأشغال الكبرى	93	77,8	37,6	2	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	100
المجموع	204,4	185,9	113,2	20,5	8,6

المصدر: **قانون المالية التكميلي 2001** بالاعتماد على نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 252.

الملحق رقم 02 : محاور برنامج دعم النمو التكميلي 2005-2009

الوحدة مليار دج

القطاعات	المبلغ	%
أولا :برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان :	1.908.5	45,5
السكنات	555,0	
التربية الوطنية، التعليم العالي و التكوين المهني	3995	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية	250	
تزويد السكان بالماء، الكهرباء و الغاز	1925	
باقي القطاعات	3115	
ثانيا : برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40,5
قطاع الأشغال العمومية	1300	
قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمرانية	10,15	
ثالثا : برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	312	
الصناعة و ترقية الاستثمار	18	
السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف	72	
رابعا : برنامج تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
العدالة و الداخلية	99	
المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية	88,6	
البريد و تكنولوجيا الحديثة لاتصال	16,3	
خامسا : برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	
الإعلام و الاتصال		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وصاف عتيقة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الملحق رقم (03) : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

الوحدة مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للأنفاق	النسبة المؤية
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	9903	%45,12
السكن	3700	
- التربية التعليم ، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
تحسين وسائل و خدمات الإدارات العامة	1800	
باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38,52
قطاع الاشغال العمومية و النقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	%16,05
الفلاحة و التنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	800	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 255.

الملحق رقم (04) : تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-1989

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الصادرات	1,01	0,85	1,30	1,88	4,60	4,70	5,25	5,94	6,32	9,55
الواردات	1,25	1,22	1,49	2,23	4,03	5,49	5,08	7,12	8,54	8,40
الميزان التجاري	-0,24	-0,37	-0,19	-0,35	0,57	-0,79	0,17	-1,18	-2,22	1,15
PIB	6,14	7,50	6,13	7,50	12,23	14,93	16,33	20,02	25,12	29,79
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات	13,87	14,39	13,16	12,58	12,79	12,84	7,83	8,22	7,81	9,56
الواردات	10,55	11,3	10,75	10,39	10,28	9,84	9,22	7,04	7,69	9,47
الميزان التجاري	3,32	3,09	2,41	2,19	2,51	3	-1,39	1,18	0,12	0,09
PIB	40,91	43,74	44,78	47,55	51,51	61,09	63,10	64,60	58,80	55,50

المصدر : بنك الجزائر بالاعتماد، علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، 2004-2005،

الملحق رقم (05) : تطور البنية السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-1989

الوحدة مليون دج

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
I. بنية الصادرات										
1. سلع استهلاكية (1+6)	999 (20%)	530 (12,6%)	559 (9,5%)	913 (12,2%)	692 (3,5%)	697 (3,7%)	623 (2,8%)	541 (2,2%)	576 (2,3%)	419 (1,1%)
منها: مواد غذائية(1)	957 (19,2%)	486 (11,5%)	516 (8,8%)	872 (11,6%)	650 (3,3%)	669 (3,6%)	602 (2,7%)	526 (2,1%)	562 (2,3%)	401 (1,0%)
2. سلع التجهيز (4+5)	97 (1,9%)	199 (4,7%)	129 (2,2%)	78 (1,0%)	83 (0,4%)	139 (0,75%)	12 (0,05%)	19 (0,08%)	8 -	3 -
3. مواد أولية ونصف مصنعة (2+3)	3.883 (77,9%)	3.478 (82,6%)	5.165 (88,2%)	6.483 (86,6%)	18.819 (96,0%)	17.727 (95,5%)	21.570 (97,1%)	23.850 (97,7%)	23.649 (97,5%)	36.332 (98,8%)
منها: الطاقة (3)	3.456 (69,3%)	3.150 (82,5%)	4.816 (82,2%)	6.206 (82.9%)	18.261 (93,2%)	17.273 (93%)	21.097 (95%)	23.445 (96%)	23.279 (96%)	35.859 (97,5%)
4. سلع غير محددة (7)	1	1	1	5	-	-	-	-	-	-
مجموع قيمة الصادرات	4.981	4.208	5.854	7.479	19.594	18.563	22.205	24.410	24.234	36.754
مؤشر تطور إجمالي الصادرات سنويا	100 %	84,4 %	%139,1	%127,7	%161,9	%94,7	%119,6	%109,9	%99,2	%151,6
إجمالي الصادرات من غير المحروقات	1.525	1058	1.038	1.273	1.333	1.290	1.108	965	955	895
نسبة الصادرات من غير المحروقات	30,6%	25,1%	%17,7	%17,0	%6,8	%6,9	%4,9	%3,95	%3,9	%2,4
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989

المجموعات السلعية	I. بنية الصادرات									
1. سلع استهلاكية (1+6)	451	530	327	195	248	293	149	186	270	418
منها: مواد غذائية(1)	431	519	324	178	235	281	123	145	178	264
2. سلع التجهيز (4+5)	6	11	6	1	9	109	22	121	755	881
3. مواد أولية ونصف مصنعة (2+3)	52.191	62.296	60.145	60.526	63.501	64.162	34.764	41.429	44.396	70.638
منها: الطاقة (3)	51.715 98.2%3	61.677 98,15%	59.391 %98,20	59.824 %98,52	62.297 %97,71	63.299 %98,04	34.003 %97,33	40.700 %97,59	42.934 %94,52	68.927 %95,82
4. سلع غير محددة (7)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
. مجموع قيمة الصادرات	52.648	62.837	60.478	60.722	63.758	64.564	34.935	41.736	45.421	71.937
مؤشر تطور إجمالي الصادرات سنويا	100	119.3	114.87	115.34	121.10	122.63	100	119,47	130,02	205,92
إجمالي الصادرات من غير المحروقات	933	1.160	1.087	898	1.461	1.265	932	1.036	2.487	3.010
نسبة الصادرات من غير المحروقات	1,77 %	1,85 %	%1,80	%1,48	%2,59	%1,96	%2,67	%2,48	%5,48	%4,18

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على، علي عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية. حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 . 2003، ص281- 347-350.

الملحق رقم (06) : التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1970–1989

الوحدة مليار دج

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
I. بنية الواردات										
1. سلع استهلاكية (6+1)	1.164 (%18,7)	2.189 (%36,3)	1.539 (%22,9)	1.896 (%21,3)	4.661 (%26,2)	6.090 (%25,6)	4.709 (%21,1)	6.089 (%20,6)	6.827 (%19,8)	6.952 (%21,4)
منها: مواد غذائية(1)	680 (%10,9)	1.848 (%30,6)	1.139 (%17,0)	1.218 (%13,7)	3.544 (%19,9)	4.633 (%19,5)	3.595 (%16,1)	4.488 (%15,2)	5.029 (%14,6)	5.174 (%15,9)
2. سلع التجهيز (5+4)	2.504 (%40,3)	2.400 (%39,8)	2.577 (%38,5)	3.532 (%39,7)	5.766 (%32,4)	9.753 (%41,0)	10.589 (%47,6)	13.876 (%47,0)	16.527 (%47,9)	14.031 (%35,1)
3. مواد أولية ونصف مصنعة (3+2)	2.534 (%40,8)	2.436 (%40,4)	2.574 (%38,4)	3.443 (%38,7)	7.316 (%41,2)	7.895 (%33,2)	6.908 (%31,0)	9.505 (%32,2)	11.077 (%32,1)	11.385 (%35,1)
منها: الطاقة (3)	112 (%1,8)	180 (%2,9)	125 (%1,8)	118 (%1,3)	196 (%1,1)	347 (%1,4)	381 (%1,7)	335 (%1,1)	422 (%1,2)	550 (%1,7)
4. سلع غير محددة (7)	3 (%0,05)	3 (%0,05)	4 (%0,06)	5 (%0,06)	11 (%0,06)	17 (%0,07)	21 (%0,09)	4 (%0,01)	8 (%0,02)	10 (%0,03)
مجموع الواردات	6.205	6.028	6.694	8.876	17.754	23.755	22.227	29.475	34.439	32.378
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
II. بنية الواردات										
1. سلع استهلاكية (6+1)	10.479	11.592	12.504	13.168	11.036	12.442	10.115	8.917	11.623	24.156

	%25,86	%23,76	25,32	26,45	21,53	24,27	28,23) (%	26,11) (%	26,76) (%	34,47) (%
منها: مواد غذائية (1)	7.782	8.399	3.959	9.209	7.833	9.728	7.261	7.096	9.296	19.965
2 . سلع التجهيز (4+5)	15.500	18.865	19.297	17.916	17.655	17.742	15.812	10.767	13.315	18.861
النسبة	% 38,25	% 38,67	% 39.07	% 36,00	%34,44	%35,85	36,40) (%	31,53) (%	30,66) (%	28,34) (%
3 . مواد أولية ونصف مصنعة (2+3)	14.534 %35,87	18.316 %37,55	17.573 %35,58	18.574 %37,31	22.521 %43,94	19.229 %38,85	17.417 40,09) (%	14.373 42,08) (%	18.442 42,47) (%	25.904 36,97) (%
منها: . الطاقة (3)	854	847	317	881	894	712	619	643	668	707
4 . سلع غير محددة (7)	6	7	10	124	45	78	50	96	47	151
. مجموع قيمة الواردات	40.519	48.780	49.386	49.782	51.257	49.491	43.440	34.153	43.427	70.072
تطور مؤشر قيمة الواردات	100	120,3	121.88	122.86	126.50	122.14	100	78,62	99,97	181,31

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد، علي عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص 285-384 .

الملحق رقم (07) : تطورات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1970-1989

الوحدة مليار دج

السنـــوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
إيرادات جبائية	5456	5982	8434	9956	21399	23195	24976	31279	35379	44844
إيرادات غير جبائية	850	937	744	1111	2039	1858	1239	2200	1403	1585
الإيرادات الجبائية /إجمالي الإيرادات	86,52 %	86,46%	91,89%	89,96 %	91,30%	92,58%	95,27%	93,44%	96,19 %	96,59 %
إجمالي الإيرادات	6306	6919	9178	11067	23438	25053	26215	33476	36782	46429
نفقات التسيير	4253	4687	5365	6270	9406	13656	13170	15282	17575	20090
نفقات التجهيز	1623	2254	2832	3719	4002	5412	6948	10191	12531	13425
إجمالي النفقات العامة	5876	6941	8197	9989	13408	19068	20118	25473	30106	33515
رصيد الميزانية	430	22-	981	1078	10030	5985	6097	8006	6676	12914
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي الإيرادات	59344	79384	77572	84521	100278	105813	89690	92984	93500	116400
الجباية البترولية	-	-	-	-	-	40700	21400	20400	24100	45500
الإيرادات الجبائية /إجمالي الإيرادات	-	-	-	-	-	38,46%	23,86%	21,94%	25,78 %	39,09 %
إجمالي النفقات	43214	**57654**	71663	**87462**	94976	103471	101817	103977	119700	124500
رصيد الميزانية	+ 16130	+ 21729	+ 5909	- 2951	+ 5302	+ 2342	- 12227	- 10993	- 26200	-8100

المصدر : الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة بالاعتماد على، فوزية بخلوط، مرجع سبق ذكره، ص94-97

الملحق رقم (08) : تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1970-1989

السنوات	مبلغ الديون بالمليون دولار	مبلغ الديون بالمليار دولار	خدمات الديون بالمليون دولار	خدمات الديون بالمليار دولار
1970	944	0,944	44,7	0,0447
1971	1260	1,26	69,1	0,0691
1972	1550	1,55	190	0,19
1973	2991	2,991	300,1	0,3001
1974	3412	3,412	715,6	0,7156
1975	4593	4,593	465,7	0,4657
1976	6085	6,085	782,8	0,7828
1977	8902	8,902	1058,7	1,0587
1978	13687	13,687	1514,7	1,5147
1979	16510	16,51	2808,6	2,8086
1980	17051	17,051	3917,4	3,9174
1981	17600	17,6	4090	4,09
1982	19300	19,3	4842	4,842
1983	17400	17,4	5806	5,806
1984	17000	17	5205	5,205
1985	19600	19,6	5119	5,119
1986	19300	19,3	4120	4,12
1987	22880	22,88	4910	4,91
1988	25041	25,041	6440	6,44
1989	25325	25,325	7910	7,91

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على السنوات من :

1970-1980، عبد الله منصوري، مرجع سبق ذكره، ص 298.

1981-1989، مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية و لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، ص 2

الملحق رقم (09) : تطور ميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2014

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
إجمالي الصادرات	12,96	12,44	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82
صادرات المحروقات	12,43	11,97	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18
صادرات خارج المحروقات	0,53	0,47	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64
نسبة الصادرات المحروقات	%95,91	%96,22	%95,40	%94,91	%96,85	%94,83	%95,69	%95,37
نسبة الصادرات خارج المحروقات	%4,09	%3,78	%4,60	%5,09	%3,15	%5,17	%4,31	%4,63
الواردات	77,8-	77,7-	8,30-	7,99-	9,15-	10,10-	9,09-	8,13-
الميزان التجاري	4,18	4,76	3,21	2,42	0,26-	0,16	4,13	5,69
PIB	61,8	46,7	49,1	51,0	42,4	42,1	46,9	48,2
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الصادرات	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.19	57.09
صادرات المحروقات	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,41	56,12
صادرات خارج المحروقات	0,47	0,66	0,74	1,13	0,98	1,4	0,771	0,97
نسبة الصادرات المحروقات	%98,08	%97,92	%98,40	%97,94	%98,38	%98,22	%98,27	%98,30
نسبة الصادرات خارج المحروقات	%1,92	%2,05	%1,60	%2,06	%1,62	%1,78	%1,71	%1,70
الواردات	13,32-	17,95-	19,86-	20,68-	26,35-	37,99-	37,40-	38,89-
الميزان التجاري	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	040,6	87,7	118,2
PIB	67,8	85,2	102,8	116,5	135,09	171,09	138,11	162,08

المصدر : بنك الجزائر بالاعتماد على السنوات :

1990- جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

1991

1992- Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des 86-87-88 , hors série, juin 2012, p1pimentes 1992-201

2011

2012- Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des 48, , p2014pimentes

2014

الملحق رقم (10) : التركيبة السلعية للواردات الجزائرية(%) خلال الفترة 1990-2002

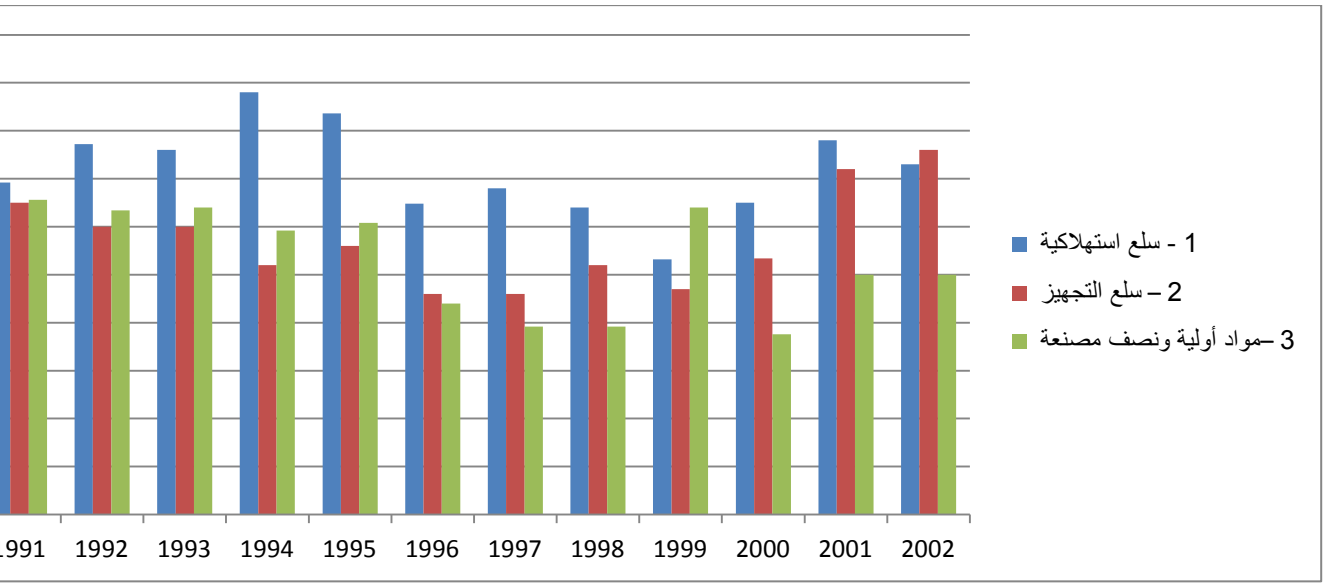

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد، علي عبد الراشد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص 416.

الملحق رقم (11) : تطورات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1990–2014

الوحدة مليون دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
إجمالي الإيرادات	152500	248900	311864	313949	477181	611731	825157	926668
إجمالي الإيرادات الجبائية	76200	161500	193800	179218	222176	336148	495995	564765
إجمالي النفقات	136500	212100	420131	476627	566329	759617	724609	845196
نسبة الإيرادات الجبائية/الإيرادات	%49,97	%64,89	%62,14	%57,09	%46,56	%54,95	%60,11	%60,95
رصيد الميزانية بمليون دج	16000	36800	108267-	162678-	89148-	147886-	100548	81472
رصيد الميزانية بمليار دج	16	36,8	108,267-	162,678-	89,148-	147,886-	100,548	81,472
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي الإيرادات	1517673	1618400	3082600	3639800	3687800	5190500	3676000	4392900
إجمالي الإيرادات الجبائية	836050	862200	899000	916000	937000	970200	2412700	2905000
إجمالي النفقات	1691400	1891800	2052000	2452700	3108500	4144000	4246300	4466900
نسبة الإيرادات الجبائية/الإيرادات	%55,09	%53,27	%29,16	%25,17	%25,41	%18,69	%65,63	%66,13
رصيد الميزانية بمليون دج	173727-	273400-	1030600	1187100	579300	1046500	570300-	74000-
رصيد الميزانية بمليار دج	-173,727	-273,4	1030,6	1187,1	579,3	1046,5	-570,3	-74

المصدر : الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة بالاعتماد على **السنوات :**

1990–2008: الإيرادات : سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة– دراسة قياسية تحليلية**– حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، تخصص تقنيات كمية، 2010، ص192. النفقات : محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية و قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 201 .

2014-2009 :بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 219.

الملحق رقم (12) : تطور ميزان رأس المال خلال الفترة 1990-2014

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاستثمارات المباشرة		-0,04	-0,08	0,03	0,00	0,00	0,00	0,27	0,26	0,50	0,46
رؤوس الأموال الرسمية	السحب	6,29	6,00	6,91	6,52	4,64	3,22	1,82	1,69	1,83	1,08
	اهتلاك	-6,73	-7,22	6,83-	6,85-	7,12-	7,11-	5,22-	4,20-	3,16-	3,04-
	الرصيد	-0,44	-1,23	0,08	0,33-	2,48-	3,89-	3,40-	2,51-	1,33-	1,97-
القروض قصيرة الأجل + بند السهو والخطأ		-1,03	-0,56	-1,18	-0,48	-0,06	-0,20	-0,21	-0,04	0,00	-0,89
ميزان رأس المال		-1,57	-1,89	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83	-2,40
السنوات		**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الاستثمارات المباشرة		0,62	0,62	1,06	1,76	1,37	2,33	2,55	3,48	2,04	1.534
رؤوس الأموال الرسمية	السحب	1,65	2,12	1,41	0,98	0,51	0,84	2,20	0,58	0,09	-0,587
	اهتلاك	3,03-	4,35-	4,46-	12,87-	1,28-	1,27-	0,68-	0,44-	1,17-	0,266
	الرصيد	1,38-	2,23-	3,05-	11,89-	0,77-	0,43-	1,52	0,14	1,08-	-0,853
القروض قصيرة الأجل + بند السهو والخطأ		-0,61	-0,26	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	-0,60	-0,44	-0,60	-1,138
ميزان رأس المال		-1,37	-1,87	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,45	3,42	2,38	-0,24

المصدر : بنك الجزائر بالاعتماد على السنوات :

1990- جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

1991

1992- Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des 86-87-88 , hors série, juin 2012, p1pimentes 1992-201

2011

2012- Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des 48, , p2014pimentes

2014

الملحق رقم (13) : تطور المديونية الخارجية و خدماتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الوحدة مليار دولار أمريكي

1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002

25,72	**29,48**	**31,57**	**33,64**	**31,22**	**30,47**	**28,31**	**25,26**	**22,57**	**22,64**
9,34	4,52	4,24	4,28	4,46	5,2	5,11	4,5	4,46	4,15
2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
5,603	**5,606**	**5,457**	**5,68**	**5,56**	**4,405**	**3,676**	**3,396**	**3,735**	
13,314	1,431	1,218	1,00	6,67	6,179				

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- السنوات من 1990- 2001، دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 438.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية : رقم05، ديسمبر 2008 (من2002 الى2007) ، رقم25، مارس 2014 (من2010الى2013)، رقم 30، جوان 2015(2014)

الملحق رقم (14) : تطور الاحتياطات الصرف الجزائري خلال الفترة 1990-2014

الوحدة مليار دولار أمريكي

1993	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
1,5	2,6	2,10	4,2	8,05	6,84	4,4	11,9	17,96	23,1
5,83%	8,82%	6,65%	12,49%	25,78%	22,45%	15,54%	47,11%	79,57%	102,03%
16,06%	57,52%	49,53%	98,13%	180,49%	131,54%	86,11%	264,44%	402,69%	556,63%
2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
77,78	110,18	143,1	148,91	162,22	182,22	190,66	194,012	178,94	
1388,18%	1965,39%	2622,32%	2978,20%	2917,63%	4136,66%	5186,62%	5712,96%	4790,90%	
584,20%	7699,51%	11748,77%	14891,00%	2432,08%	2949,02%				

المصدر : بنك الجزائر بالاعتماد على السنوات :

1990– جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

1991

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
4.37	7.06	8.39	0.02	-0.91	3.45	1.25	-2.42	-1.41	0.80	1.30	2.40
-0.71	-0.87	-1.36	-2.40	-0.83	-2.29	-3.34	-4.09	-2.54	-0.81	-1.07	-1.89
3.65	6.19	7.57	-2.38	-1.74	1.16	-2.09	-6.32	-4.38	-0.01	0.23	-0.53
–	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**
	-9.44	0.85	12.30	17.77	12.15	0.40	34.45	30.54	28.95	21.18	11.12
	3.554	-0.72	-0.24	2.38	3.42	3.45	2.54	-0.99	-11.22	-4.24	-1.87
	-5 ,88	0.13	12.06	20.14	15.58	3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25

1992– Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des 86-87-88 , hors série, juin 2012, p1pimentes 1992-201

2011

2012– Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des 48, , p2014pimentes

2014

الملحق رقم (15) : تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990–2014

الوحدة مليار دولار أمريكي

المصدر : بنك الجزائر بالاعتماد على السنوات :

1990– جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

1991

1992– Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des 86-87-88 , hors série, juin 2012, p1pimentes 1992-201

2011

2012– Bulletin statistique de la Bank d'Alegria, séries rétrospectives statistique de la balance des 48, , p2014pimentes

2014

الملحق رقم (16) : نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرة الصادرات

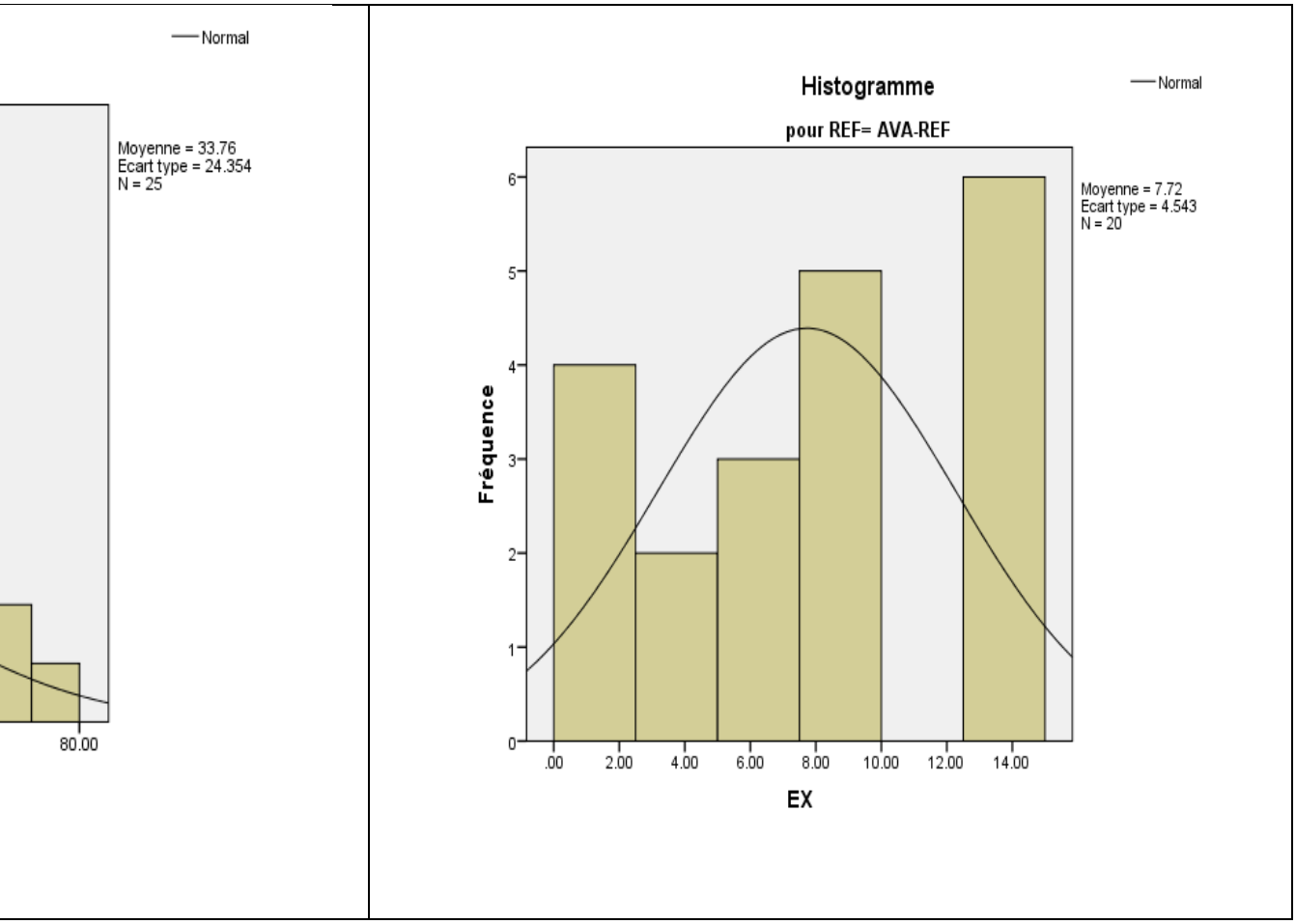

المصدر : مخرجات برنامج spss

الملحق رقم (17) : نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرة الواردات

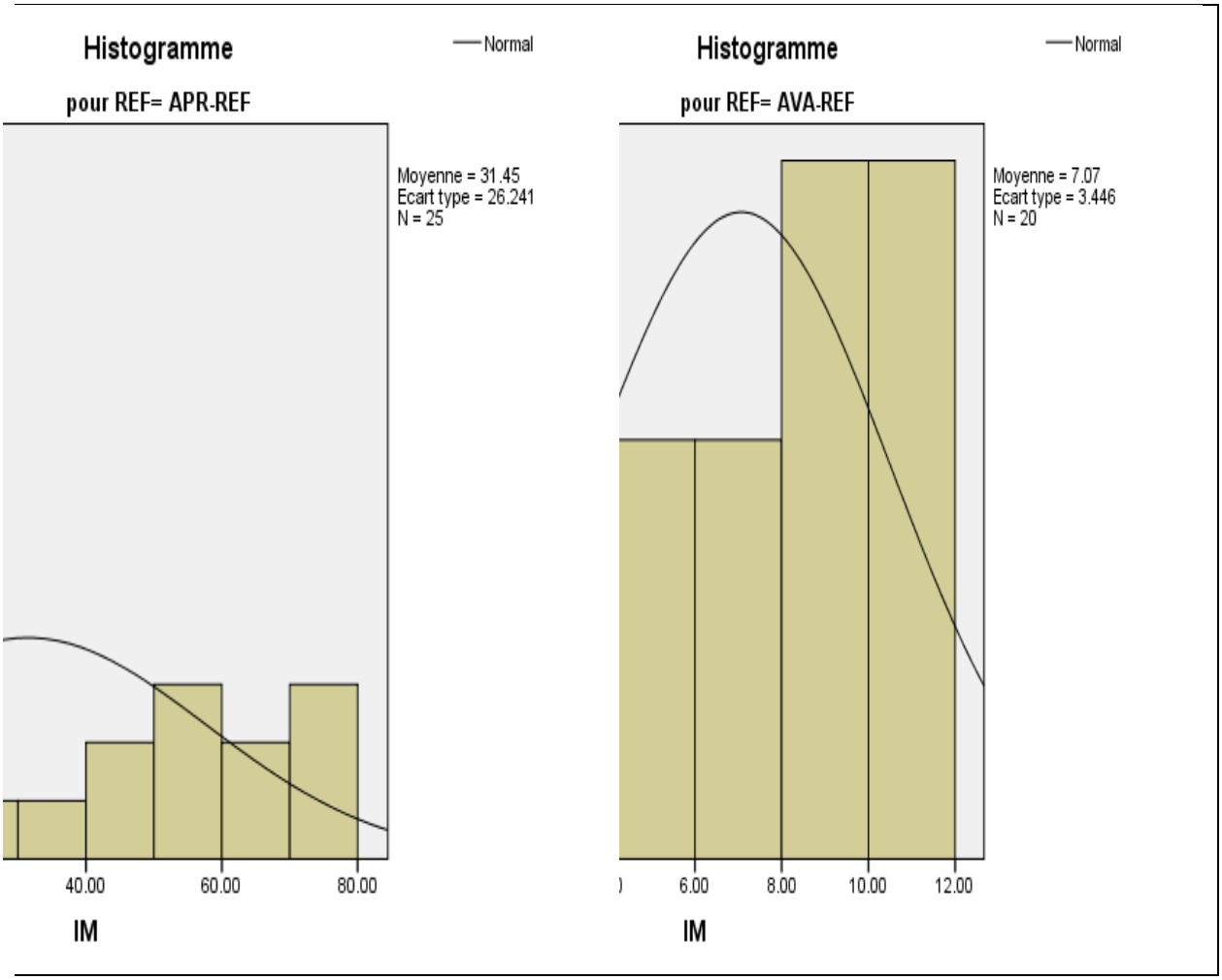

المصدر : مخرجات برنامج $spss_{20}$

الملحق رقم (18) : نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرة الميزان التجاري

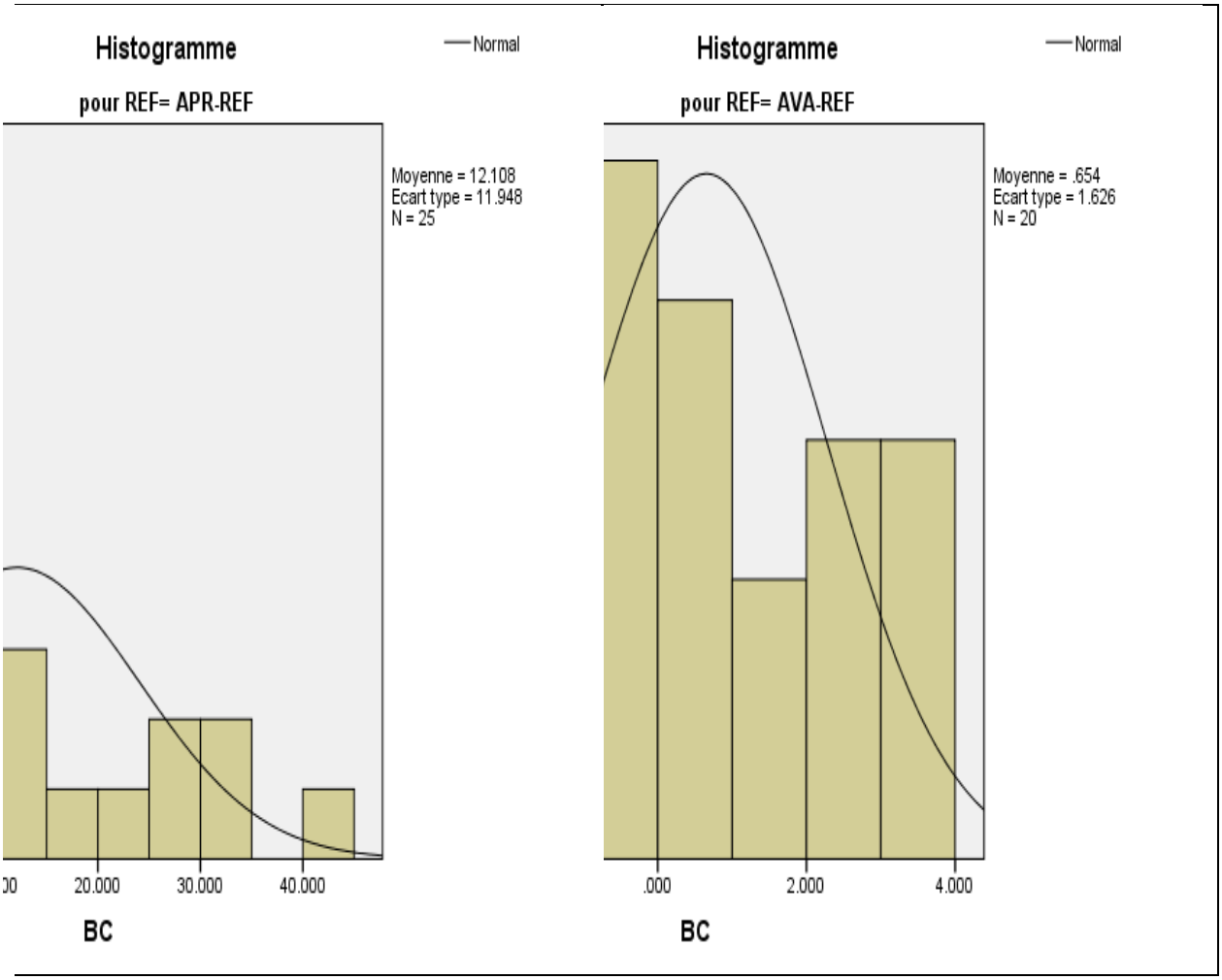

المصدر : مخرجات برنامج $spss_{20}$

الملحق رقم (19) : نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرة الميزان المدفوعات

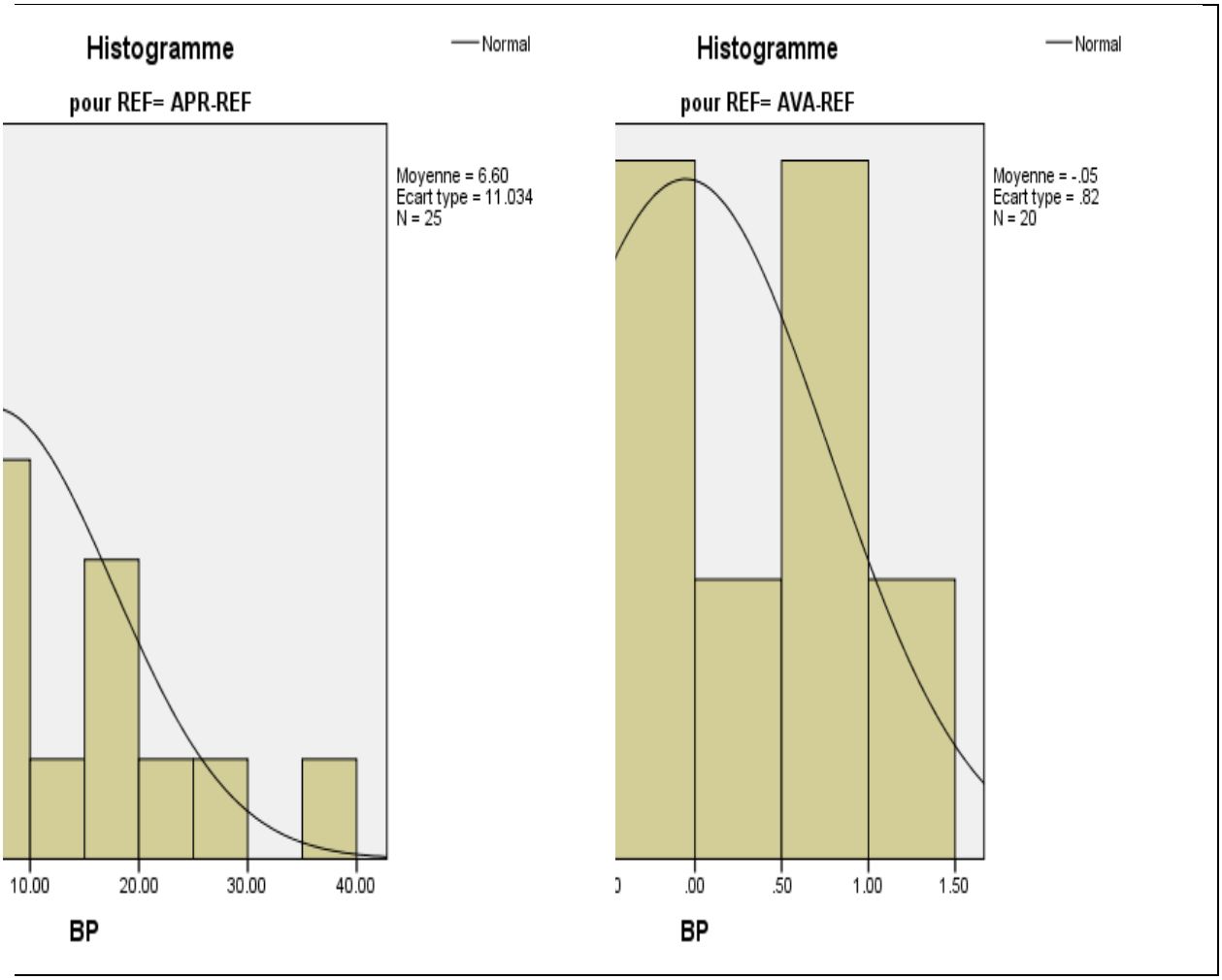

المصدر : مخرجات برنامج spss 20

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الإشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الاختصارات و الرموز	X
المقدمة العامة	أ–ث
الفصل الأول : تحليل إشكالية التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري	01
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول : **الأدبيات النظرية حول ميزان المدفوعات**	03
المطلب الأول : مفاهيم حول ميزان المدفوعات	03
أولا : ماهية ميزان المدفوعات و مكوناته	03
1 – تعريف ميزان المدفوعات	03
2– مكونات ميزان المدفوعات	04
ثانيا : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	05
1– توازن ميزان المدفوعات	06
ثانيا : اختلال ميزان المدفوعات و أسبابه	07
رابعا : كيفية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات	09
1– تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال آليات التكيف	09
أ– المنهج الكلاسيكي في توازن ميزان المدفوعات	09
ب– المنهج الكينزي في توازن ميزان المدفوعات	10
2– تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال سياسات التكيف	10
أ– المنهج النقدي و تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات	10
ب– منهج المرونات	11
ج– منهج الاستيعاب	11
3– آلية التسوية عن طريق تدخل السلطات العامة	12
المطلب الثاني : قرأة في الاقتصاد الجزائري فيما يخص التوازنات الخارجية	13

أولا : مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية 1962-1989	**13**
1– مرحلة الانتظار(مرحلة التمهيدية) 1962-1964	**13**
2– مرحلة التسيير الاشتراكي 1967-1979	**13**
أ– المخطط الثلاثي الأول التجريبي 1967-1979	**13**
ب– المخطط الرباعي الأول 1970-1977	**13**
ج– المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	**13**
3 مرحلة التنمية اللامركزية 1979-1989	**14**
أ– المخطط الخماسي الأول للتنمية 1980-1985	**14**
ب– المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	**14**
ثانيا : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1990-2000	**15**
1– مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية 1990-1994	**15**
أ– الاتفاق الأول لاستعداد الائتماني	**15**
ب– الاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني	**16**
2– المرحلة الثانية من الإصلاحات(الاقتصاد الجزائري تحت مظلة برامج التصحيح الهيكلي) 1995-2000	**16**
ثالثا : الوضعية الراهنة لاقتصاد الجزائري وفق الإستراتيجية الجديدة للتنمية 2001-2014	**17**
1– برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001-2004	**18**
2– البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي 2005-2009	**18**
3– المخطط الخماسي (التنمية الخماسية) 2009-2014	**18**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	**19**
المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية	**19**
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	**22**
خلاصة الفصل الأول	**26**
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لدور و فعالية الإصلاحات الاقتصادية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970-2014	**27**
تمهيد الفصل	**28**
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	**28**
المطلب الأول :الطريقة المستخدمة في الدراسة	**28**
أولا : عينات ومجتمع الدراسة	**28**
ثانيا : الأدوات المستخدمة في الدراسة	**28**
المطلب الثاني : تحديد متغيرات الدراسة و تطوراتها	**29**
أولا : تطورات مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري قبل الإصلاحات	**29**

1– تطور رصيد ميزان التجاري خلال الفترة 1970-1989	**29**
2– تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1970-1989	**33**
3– تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-1989	**34**
4– تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1970-1989	**35**
5– المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1970-1989	**36**
ثانيا : تطورات مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري بعد الإصلاحات	**39**
1– تطور رصيد ميزان التجاري خلال الفترة 1990-2014	**39**
2– تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 1990-2014	**43**
3– تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	**45**
4– تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2014	**48**
5– المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1990-2014	**49**
المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية و ميزان المدفوعات	**52**
المطلب الأول : دراسة العلاقة بين المتغيرات و الإصلاحات الاقتصادية	**52**
المطلب الثاني: نتائج دراسة لاختبارات العلاقة بين المتغيرات و الإصلاحات	**54**
1– العلاقة بين الإصلاحات و الصادرات	**54**
2– العلاقة بين الإصلاحات و الواردات	**56**
3– العلاقة بين الإصلاحات و الميزان التجاري	**58**
4– العلاقة بين الإصلاحات و ميزان المدفوعات	**60**
خلاصة الفصل الثاني	**63**
خاتمة عامة	**67–64**
قائمة المراجع	**76–68**
الملاحق	**98–77**
الفهرس	**102–99**